دلالات مصطلح (متقن) عند أبي حاتم الرازي

مقاربة نقدية

د٠ أحمد عبد المولى مناعي (*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنَّ معرفة ألفاظ الجرح والتعديل الدائرة على ألسُن النُّقّاد المحدّثين، ومقاربة دلالاتها النقدية التي يقصِدون إليها تُعدُّ في صدارة أصول الفهم عنهم، واستبطان حقيقة أحكامِهم على الرُّواة، لا سيما وأن تلك الألفاظ النقدية تأتي – غالبا – مُكثَّفةَ الدلالة؛ بحيث تستدعي الفهوم إلى استنطاقها بمسالك إجرائية؛ لإدراك مراد أصحابها.

إنَّ مصطلح "مُتْقِن" هو أحد تلك الألفاظ النقدية المستعملة في سياق الثناء على الرواة بالخير، وقد تَوافَق جمهور النُّقّاد في ما بينهم على تقرير دلالتِه العامة المشعرة بضبط الراوي. وجاء وصْفا لعدد لا بأس به من رواة السُّنّة.

لقد وجَدتُ أبا حاتم الرازي– على قِلّة توظيفه هذا المصطلح . لم يكتفِ بتقرير تلك الدلالة العامة، بل كان يشير إلى دلالات إضافية ارتضاها لمنهجه في الحكم على الرواة: كإطلاقه مصطلح "مُتْقِن" على بعض العُبّاد الصالحين الضابطين رواياتهم؛ لئلا يعتَلَّ أحد النُّقّاد لتوهين أمرهم بعلّة اشتغالهم بشؤون العبادة، وكان

(*) أستاذ مساعد – الحديث الشريف وعلومه – جامعة اليرموك . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . الأردن.

تضعيفُهم بتلك العلة معروفا بين النُّقّاد. وأطلق هذا الوصفَ . أيضا . على مَن ضُعِّف بغير حجّة، أو كان ثمّة حجّة لكنها داحضة، غير مُتَّجهة. كما أنه جعل هذا الوصْفَ لازما لمَن كان له كتاب صحيح يعتمد عليه عند الأداء، أو عُرف بين النُّقّاد بمتانة حفظه بحيث يعتمد عليه في مجالس التحديث دون أن يرجع إلى كتاب يقرؤه، أو أن الراوي الذي وصفه أبو حاتم بالإتقان كان قد زاد على طلاقة الضبط يَقَظة مسوعبة، ومعرفة متينة بمخزون ما يحفظ ويروي، ليس يحمل الأخبار دون فهم وإدراك.

وربما تزدحم بعض هذه الدلالات فتكون حاضرة في شخص راو واحد، وحينها اجتهدتُ في ترجيح إحداها؛ لإيراد الراوي الموصوف بها في موضعه من مفاصل البحث.

وسمّيتُ هذا البحث المتواضع بـ"دلالات مصطلح مُتْقِن عند أبي حاتم الرازي مقاربة نقدية" راجيا من الله تعالى الرضا والقبول.

أهمية البحث:

تكمُن أهمية هذا البحث في كونِه مظهرًا من مظاهر الدرس التفصيلي المُتأنّي لمصطلح واحد من مصطلحات النقد الحديثي بعيدا عن التعميم الذي يَسقُط به . عادة . كثير من النتائج الجزئية على الرغم من قيمتها الدلالية في سياقاتها الإجرائية؛ إذ يتخطاها ذلك التعميم؛ لانشغاله بتقرير كليات المفهوم دون مكوناته الأولى.

إن تناول مصطلح "مُتْقِن" في لسان أبي حاتم الرازي بالدرس النقدي يأذن بالوقوف على معنى خرج عن مقتضى ظاهره التداولي إلى مقاصد سياقية تقتضيها طبيعةُ الترجمة، وصفةُ الراوي المُتَرجَم. ينضاف إلى ذلك أن مثل هذه

الدراسة تُعدّ سُهْمة إضافية في المكتبة النقدية الحديثية. وهي . كذلك . دربة بحثية جادة تنْهض إلى رسم مقاربات بحثية مكافئة؛ لتقرير نتائج واقعية مشفوعة بدليل.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

- بيان أن التَّوافُق بين دلالة الإتقان في بنيته الذهنية العميقة وبين حقيقة توظيفِه وصْفا إجرائيا لبعض الرواة ليس بلازم من كل وجه؛ إذ ربما يخالف بعض النُّقّاد سَنَن الدلالة العامة إلى دلالات خاصة، على نحو ما ستكشفه توطِئة البحث.
- الوقوف على جملة من الدلالات الإضافية لمصطلح "مُتْقِن" عند أبي حاتم الرازي كان قد أرادها في بيان حال الراوي مع أن أصل دلالة المصطلح لا تقتضيها.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث من حيث مادتُه في تناول مصطلح "مُتْقِن" بالدراسة النقدية دون سائر مصطلحات التوثيق. ومن حيث مستعملُه في أبي حاتم الرازي من خلال كتابَي ولدِه عبد الرحمن: كتاب الجرح والتعديل، وكتاب علل الحديث؛ إذ هما موئل مشاركاته النقدية.

الدراسات السابقة:

على الرغم من البحث المتكرر في مواقع المعرفة المتخصصة برصد عناوين الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية، وسؤال أهل التخصص الحديثي المعروفين بسعة الاطلاع فإن الباحث لم يجد دراسة علمية تناولت مصطلح "مُتْقِن" عند أبي حاتم الرازي خاصة، ولا عند غيره من النُّقّاد عامة على النحو الذي يقدِّمُه الباحث في عمله هذا.

منهج البحث: سلك الباحث في هذا البحث منهجَي الاستقراء والتحليل، فبالمنهج الاستقرائي: عمِد إلى استقراء وصْف أبي حاتم بعض الرواة بمصطلح "مُتْقِن" من خلال كتابَي الجرح والتعديل، وعلل الحديث لأبي محمد الرازي، فوجدهم سبعة عشر راويا.

وبالمنهج التحليلي: استبطن دلالة "مُتْقِن" في استعمال أبي حاتم إياه من خلال قراءة فاحصة لترجمة كل راو وصفه الرازي بالإتقان.

وسلك الباحث في رسم صورة بحثه بذكر اسم الراوي "مقصود الدراسة" وسنة وفاته. ثم ذكر حكم أبي حاتم عليه بالإتقان. ومن بعد ذكر مَن وثَّقَه، ومَن غمز عليه بشيء إن وُجد مراعيا المنهج العلمي في التوثيق، ورد الأقوال إلى أصحابها.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة.

* ففي المقدمة: ذِكر أهمية البحث، وهدفَيه، وحدوده، والدراسة السابقة، ومنهجه.
* **وفي التمهيد:** تعريف بمفهوم الإتقان عامة، وفي استعمال أبي حاتم الرازي خاصة.
* **المبحث الأول:** ذِكر مَن وصفهم الرازي بالإتقان وهم من العُبّاد الصالحين.
* **المبحث الثاني:** ذِكر مَن ضُعِّفوا بغير حُجّة، أو بحُجّة غير مُتَّجِهة، وهم عند الرازي متقنون.
* **المبحث الثالث:** ذِكر مَن وصفهم الرازي بالإتقان؛ لأجل صحة كتُبِهم.
* **المبحث الرابع:** ذِكر مَن وصفهم الرازي بالإتقان؛ لأجل متانة حِفظِهم.
* **المبحث الخامس:** ذِكر مَن وصفهم الرازي بالإتقان؛ لأجل يقظَتِهم بالحديث.

وفي خاتمة البحث: نتائجه، وأهم توصياته.

التمهيد

بين يدَي البحث مهمات مُؤْذِنة بوُلوج بابه؛ لإتقان فهمه، وتوطئة المسالك إليه، ينتظم فيه بيان المصطلح عند أهْل اللسان، ودلالته الإجرائية في تَواضُعات شيوخ الصنعة الحديثية ومنهم أبو حاتم الرازي.

أولاً: المُتْقِنُ لغة:

هو اسمُ فاعلٍ، مُشتقٌّ من الفعل الرباعي المَزيد "أَتْقَن". وجَذْره المُجرَّد: "تَقَنَ": فِعْلٌ لازِمٌ ينْحَبسُ في معموله أَثَرُه. يُقال: (رَجُلٌ تِقْنٌ: وتَقِنٌ: مُتْقِنٌ للأَشْياءِ حاذِقٌ... وَهُوَ الحاضِرُ المَنْطِق وَالجَوَاب... وتِقْنٌ: "اسْمُ رَجُلٍ كَانَ جيِّدَ الرَّمي، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ"(١)، وَلَمْ يَكُنْ يَسْقُطُ لَهُ سَهْمٌ)(٢). ثم زِيدَ على الجذْرِ صوتُ التَّعْدية "الهمزة" فصيغ بذلك الفعل الرباعي "أَتْقَنَ"، ومنه اشْتُقَّ اسمُ الفاعِل "مُتْقِن". يُقال: (أَتْقَنْتُ الشَّيءَ: أَحْكَمْتُهُ)(٣). (ويُقَالُ للرجُلِ إِذَا أَتْقَنَ الشَّيْءَ، وَأَحْكَمَهُ: قَدْ تابَعَ عَمَلَهُ)(٤). وقال الله تعالى: {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ}(٨٨ النمل).

---

(١) هو رجل من عاد كان أرمى مَن تعاطَى الرمي في زمانه حتى ضُرِب المثل به. مجمع الأمثال، أبو الفضل: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، ج: ١، ص: ٣١٥.

(٢) لسان العرب، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط،ت، مادة تقن.

(٣) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين: أحمد بن زكريا بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، مادة: تقن.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، مادة تبع.

قال السَّمين: (أَيْ أحْكَمَهُ. والإتْقانُ للشَّيءِ: الإحْكامُ لهُ، والإتْيانُ بهِ على أتَمِّ صورةٍ)[1].

يتَبَيَّن مما سبق أنَّ مفردة المُتقِن في وَضعِها الأوَّل تحمِلُ دلالة الحَذَق والنَّباهة، وسُرْعة البَدِيهة، ومتابعة الأمر حتى إجادَتِه وتَمامِه دون نقْصٍ يَعْتريه.

ثانيًا: المتقن اصطلاحا:

قد كانت الإشارات الدّلالية التي انتهت إلى تقريرها الاسْتعمالات اللغوية الوضعية لمُفردَة "المُتْقِن" حاضرة في سياق الذِّهْن الجَمْعي للنّقّاد المحدّثين عند تَوظيفهم إيّاها وصفا لراوٍ من الرُّواة؛ إذ التعالُقُ بين دَلالَتَي المفردة الوضعية والاصطلاحية تلازُميّ، ولأنّ النُّقّاد المُحدِّثين لم يكونوا بمَعزِلٍ عن مجتَمعاتِهم اللغوية.

ومن المعروف أنَّ رسم المصطلحات بصورها التقعيدية، وحدودها المنطقية قد تأخر ظهوره عن زمن الرّواية ونقْدِها؛ مما جعل الموروث النقدي يُكتَفى في بيانه بالتوصيف، والتمثيل والشرح دون الرَّسم الاصطلاحي الجامع شروط الحدِّ التامِّ. ومن ذلك: الوصف "بِمُتقِن" الذي استعمله النُّقّاد من أبناء الصدر الأول في تَوثيق بعض رُواة السُّنّة.

لقد تقَرَّر عند أئمّة النّقد الحديثي أنّ صِفةَ الإتقان من لوازم تَوثيق الراوي إلى جانب العدالة وفهْم مَعاقِد هذا الفَنِّ.

---

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج: ١، ص: ٢٦٥.

يقول الذّهبي . في سياق بيان دلالة الثِّقة عند النُّقّاد: (الثِّقَةُ . في عُرْف أئمَّة النَّقْد . كانت تَقَع على العَدْل في نفسه، المُتْقِن لما حَمَلَه، الضّابِط لما نَقَل، وَلَهُ فَهْم ومعرفة بالفَنّ)[١].

فالإتقان في كلام الذهبي ليس هو عَيْنَ الضَّبط، لكنَّه يُشاركُه في مطلق الدَّلالة، ويُبايِنُه في الزِّيادة عليه. يقول السخاوي (لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط)[٢].

وقد كان توصيفُ الذّهبي المُتقدِّم وتقييد السّخاوي إيّاه نَسَقا عامّا تعاهَدَه النُّقّاد، وتَوارثوه عبر قرون عديدة. غير أن بعضهم خالَفَ سَنَن عامّتِهم؛ إذ رأى الإتقانَ مُطلَق الحِفظ، والحِفظَ مُطلَق الإتْقان دون اعتبار مُستويات الحفظ، وضبطه.

قال عبد الرحمن بن مهدي: (الحِفْظُ: هوَ الإتْقانُ)[٣]. وهذه العبارة منه حَصْرٌ مَجازِيٌّ، وقصْرٌ ادِّعائي؛ إذ قَصَرَ فيها الموضوع "الحِفْظ" على المَحْمول "الإتْقان" وذلك بتعريف رُكنَي الجملة كما يقول أهل البلاغة العربية. وهذا الفهم لعبارة ابن مهدي يقضي بجعْل الإتْقان عَيْنَ الحِفظ؛ بقصرِه عليه بطريق العكس. وعليه فإنَّ الإتقان عند ابن مهدي ومَن تبعه هو مُساوٍ الحِفظ دون تَفَوُّق عليه.

---

(١) سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج: ١٦، ص: ٧٠.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو الخير: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٤م، ج: ٢، ص: ٢٨٠.

(٣) كتاب الجرح والتعديل، أبو محمد: عبد الرحمن ابن أبي حاتم: محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن الهند، ط١، (د. ت)، ج: ٢، ص: ٣٦.

وقال أبو زرعة الرازي: (الإتْقانُ أكْثَرُ مِن حِفْظِ السَّرْدِ)[1]. وَإخالُهُ أراد بحفظ السَّرْد: حِفظ الصدر؛ بحيث يَسْرُدُ الحافظ مَحْفوظَه مُتَتابِعا دون تَعَثُّر في نُطق ذلك المحفوظ؛ إذ السَّرْد في الوضع: (تَوالي أَشْياء كثيرةٍ يَتَّصِلُ بَعْضُها بِبَعْضٍ)[2]. وهذا مُتصوَّرٌ في حفظ الصدر. وأما الأكثر من ذلك، فهو تحرير الحافظ كُتُبَه، وصِيانتُها: فلا يغفل عن العبث في مادتها، ولا عن الإدخال فيها ما ليس منها. ينضاف إلى ذلك أن يكون بها محيطا، وبمواقع الحديث فيها عليما؛ فلا يضِلُّ عنه متى طلبَه، ولا يَذهَل عما كتبَه. يَفهَم محفوظَه، ويعقِلُ مكتوبَه، ليس هو زاملة من زوامِل الأخبار[3]. وهذا الذي يعنيه النُّقّاد بقولهم . في الراوي : إنه صحيح الكتاب، أو هو مُحرّر لكتُبه.

فإذا تقرر ذلك تَعَيَّن أن يكون الأكثر من حفظ السرد . وهو الإتْقان . شيئا يشاركه في مطلق الحفظ، ويزيد عليه في القصد إلى نوع آخر من الحفظ: هو

---

(١) كتاب الضعفاء، أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢، ج: ٣، ص: ٩٥٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة: سرد.

(٣) للتمثيل على ما يكون عليه المتقن في جانب حفظ الكتاب في مفهوم أبي زرعة: فقد قيل له: (بلغنا عنك أنك قلت: "لم أرَ أحدا أحفظ من ابن أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحفظ، ولكن في الحديث، كأنه لم يَحمَدْه. فقال: روى . مرة . حديث حذيفة في الإزار، فقال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي معلى عن حذيفة. فقلت له: إنما هو أبو إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة، وذك الذي ذكرت عن أبي إسحاق عن أبي المعلى عن حذيفة قال: كنت ذرب اللسان، فبقي، فقلت للوراق: أحضر المسند، فأتوا بمسند حذيفة فأصابه كما قلت). انظر، كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ١، ص: ٣٣٧.

حفظ الكتاب وصحّته على النحو الذي تقدم بيانه. فيكون الإتقان في منطوق عبارة أبي زرعة هو الجمع بين حفظ السّرد، وحفظ الكتاب. فلا يكون الرّاوي عند أبي زرعة متقِنا إلا إذا جمع بينهما؛ لتكتمل فيه متانة الحفظ؛ فلا يُؤتى بالتَنَقُّص من أي جانب.

وكان أبو زرعة ـ في غالب أمره ـ يعبِّر عن دلالة الإتقان "بالحفظ"؛ بدليل فهْم العلماء ذلك عنه من خلال تصرفاته النَّقدية. فقد حَكَم على أبي مَعْمَرٍ المِنْقَرِيِّ بأنّهُ (كان حافظا ثِقَة)(١). فعَقّب عليه ابن أبي حاتم بقوله: (يعني: أنه كان مُتْقِناً)(٢). وعقَّب الذهبي ـ كذلك ـ فقال: (يعني: أنه كان مُتْقِناً مُحَرِّراً لكُتُبِهِ)(٣).

ولم أَجِد أبا زرعة يَستعمل مصطلح مُتْقِن بمعناه المُتقدِّم، وبصيغته التداولية "مُتْقِن" وصْفاً لأحد رواة السُّنَّة. واستعمل منه صورة التفضيل بين الحُفّاظ "أَتْقَن" ثلاث مرات: في وصف إبراهيم بن موسى الرازي المعروف بالفراء، وأبي نُعَيْم: الفَضْل بن دُكَيْن، وهشام بن يوسف الصنعاني. وصورة المصدر مرة واحدة في وصف الحسن بن صالح بن حَيّ الهَمْداني.

ثالثًا: المُتقِن في توصيف أبي حاتم الرازي.

لم يُؤثَر عن أبي حاتم الرازي تَوصيف مخصوص لدلالة "مُتْقِن"؛ يمكِن أن نقارب به رسما تامّا أو ناقصا؛ ينهض إلى بيان مُراده منه. غير أنه لم يكن بِدعا مِن معاصريه؛ في سلوكهم التعبيري؛ فقصد بالمتقِن مَن تَمّ ضبطُه، أو حرّر كتابه، أو جمع بينهما. وربما أقام الوصف بمُتْقِن ـ وهو مُنفرِد عن الاقتران بغيره من ألفاظ التوثيق ـ مقام الوصف بثِقة الجامع بين العدالة والضبط، والذي تقوم

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٥، ص: ١١٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله الذهبي، ج: ١٠، ص: ٦٢٤.

بصاحبه الحجة، على ما قاله ابنه أبو محمد في بيان حال مَن تُقبَل روايته، وهو المترجم عن آرائه النقدية.

قال ابن أبي حاتم: (إذا قيل للواحد: "إنه ثِقَةٌ، أو مُتْقِنٌ ثَبْتٌ فهو ممن يُحْتَجُّ بحديثه)[1]. فساوى بين الثقة وبين مَن وُصِف بمُتقِن ثبت في الاحتجاج بروايته. والمساواة . هنا . بأداتها "أو". وقد لوحِظ هذا في درج محاكمات أبي حاتم النقدية. كما لوحظ عدم ضرورة التوافق بينه وبين أبي زرعة في وصف الراوي بهذا المصطلح؛ فأبو زرعة انفرد بمفهوم مُعَيَّن للمتقن، ولم يستعمله في وصف أحد من الرّواة، في حين أن أبا حاتم استعمله وصفا لستة عشر راويا ممن ذكرهم ابنه أبو محمد، ينضاف إلى ذلك أن أبا حاتم ربما خالف أبا زرعة في وصف الراوي بدلالة الإتقان. فهذا أبو مَعمَر المِنْقَري الذي تقدَّم التمثيل به قريبا يحكم عليه أبو زرعة بأنه (كان حافِظا ثِقَة)[2]. يحْكُم عليه أبو حاتم بأنه: (صدوقٌ مُتْقِنٌ، قوي الحديث، غير أنه لم يكن يحفظ. وكان له قدر عند أهل العلم)[3].

ويحْسُن التنبيه على أن وصف أبي حاتم هؤلاء الرّواة بمصطلح مُتْقِن لا يُعدُّ . ألبتة . وصْفا منحصرا فيهم دون غيرهم؛ إذ إنَّ في رواة السُّنّة مَن يستأهله عنده وإن لم يذكره فيهم. غير أن البحث مَعنِيٌّ بمَن وصفهم به صراحة.

وتجدُر الإشارة إلى أن ثمة دلالات إضافية قصد أبو حاتم إلى تحقيقها من إطلاقه مصطلح مُتْقِن على هؤلاء الرواة دون غيرهم، وهي غاية البحث، والباعث عليه كما ستكشفه المباحث الآتية.

**

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٢، ص: ٣٧.
(٢) المصدر السابق، ج: ٥، ص: ١١٩.
(٣) المصدر السابق.

المبحث الأول

إتقان مَن اشتُهِر بتَنَسُّكِه وغلبة العبادة عليه

يُعدُّ ضبط الرواية شرطا في قَبولِها؛ إذ يَتَّصِف مؤدّيها باليقظة المُوعِبة عند استِدْعائها. واختِلالُه عِلَّةٌ لرَدّها، أو الذهاب ببعض مائها؛ لذا حَرَص النُّقّاد على تعَقُّب الرُّواة في أدَقِّ مُفردات حياتهم العلمية والعملية. وكان مما أخذوه على بعضهم غفْلةٌ تعتريهم؛ بتنَسُّكِهم، ونِسْبَتهم إلى الورع والصلاح، وإنعامهم في شؤون العبادة حتى غَلَبَت عليهم فَذَهِلوا عن محفوظِهم أو عن صِيانتِه. ولربما احْتيج إلى حديث يكون عند أحَدِهم فيُحَدِّث به على التوَهّم فيُخطئ.

وقد كان للسلف في محاكمة حديث الصالحين عبارات واضحة، منها: ما رُوِي عن يحيى بن سعيد القطان، قال: (لم نَرَ الصالحين في شيء أَكْذَب منهم في الحديث)[١] ؛ إذ يجري الكَذِب على أَلْسُنِهم دون تعَمُّدِه[٢]. (لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رِواياتِهم، ولا يعْرِفونه. ويَروون الكَذِب ولا يعلمون أنه كَذِب)[٣].

ووجدْتُ أبا حاتم الرازي . كغيره من النقاد . يَرُدُّ حديثَ مَن كانت هذه صِفتَه دون مَن جَمَع إلى التنَسُّك ضبطا وتَيَقُّظا؛ لذا فقد وصَف بالإتقان أربعة ممَّن اشتُهِروا بالزهد والورع والإيغال في العبادة؛ دفعا للاعتلال بذلك عن قَبول حديثِهم، وهم:

---

(١) مقدمة الجامع الصحيح، أبو الحسين: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص: ١٢.

(٢) المصدر السابق، بتصرف يسير.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا: يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د.ط،ت، ج:١، ص: ٩٤.

١. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ التَّميميُّ اليَرْبوعيُّ، وقد يُنْسَبُ إلى جدِّهِ (ت٢٢٧هـ). قال أبو حاتم الرازي: (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ من صالحِي أهل الكوفة، وَسُنِّيِّيها)[١]. وقال أحمد: (رجل صالح)[٢].

ووثَّقَه ابن سعد والعجلي وابن نُمَير والنسائي وابن قانع وابن حبان وابن عدي وأبو علي الغساني وأبو يعلى الخليلي في آخرين[٣]. زاد ابن سعد: (صاحب سُنَّة وجماعة)[٤]. وزاد العجلي: (صاحب سُنَّة شديد فيها: يُحِبُّ عليها ويُبْغِضُ)[٥]. وقال الخليلي: (زاهد كبير في العبادة والمحل)[٦].

---

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٢،ص: ٥٧. والتعديل والتجريح لمَن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد: سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)، دار اللواء، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الترجمة: ١٧، ج: ١، ص: ٣٢٨.

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو داود: سليمان بن أشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، ص: ٢٧٤.

(٣) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، أبو بكر: محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، د.ت، ص: ٥٣. وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري مغلطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج: ١، ص: ٦٩.

(٤) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله: محمد بن سعد الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج: ٦، ص: ٤٠٥.

(٥) تاريخ الثقات، أبو الحسن: أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، الترجمة: ٧، ص: ٤٨. والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون، ص٥٤.

(٦) إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، ج: ١، ص: ٧٠.

وتكلّم عثمان بنُ أبي شيبة في ضبطِ أحمد بن عبد الله بن يونس، فقال: (إنّه ثِقة، وليس بحُجّة)[١]. وتابَعَ محمدٌ بنُ نصر ابنَ أبي شيبة فقال: هو (شيخ صالح، إلا أنه كان يُضَعَّفُ في الضبط)[٢]. وكأن عبارة ابنِ نصر شارحة لقولة ابن أبي شيبة.

يتبيَّن مما سبق أن أحمد بن عبد الله بن يونس مُتَّفَقٌ على توثيقه وإتقان حفظه، وتثبُّتِه فيه. ومجمَع على صلاحِه وزُهْدِه، وشِدَّة تمسُّكِه بالسُّنّة، واشتغاله بشؤون العبادة كثيرا؛ حتى قيل: إنه (كان مولى الفُضَيْل بن عِياض)[٣] العابد المعروف.

ولم يُعَكِّر صفْوَ هذا الإجماع قولُ عثمان ابنِ أبي شَيبةَ المُتَقدِّمُ فيه؛ فإنه جرح غير مُعَلَّل، وتَوَهُّمٌ بإجراء قاعدةٍ فحواها: رَدُّ حديث الصالحين؛ لِما تَقَدَّم تَعْليلُه؛ يُؤَكِّدُ هذا الاحتمال تَصْديرُ محمد بن نصر وَصْفَهُ ابنَ يونس بأنه "شيخ صالح"، وإلا فليس في الرجل ما يُعاب به؛ لذا أَطْلَق أبو حاتم عليه وصفَ الإتقان مقرونا بالتوثيق كما تقدَّم؛ تبديدا لقول ابن أبي شيبة، ومَن تَبِعَهُ. وقد انتصر الذهبي لأبي حاتم؛ إذ صدَّرَ ترجمة أحمد بن يونس بقوله: (كان إماما حُجّة حافظا)[٤]. وكأنه بوَصْفِه إيّاهُ بالحُجّة ينقُض تجريح ابن أبي شيبة إذ نَفاها عنه. وذَيَّل العراقي تجريحَ ابنِ أبي شيبةَ أحمدَ بنَ يونس بقوله: (هو أَوْثَق من ابن أبي شيبة)[٥].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، أبو حفص: عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص: ٧١.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، ج: ١، ص: ٧١.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج: يوسف المزّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ج: ١، ص: ٣٧٧.

(٤) سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله الذهبي، ج: ١٠، ص: ٤٥٧.

(٥) ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ، ص: ٩٧.

٢. الحَسَنُ بْنُ صالِح بْنِ صالِح بْنِ حَيّ بْنِ شُفَيّ الهَمْدانيُّ، أبو عبد الله الكوفِيُّ (ت١٦٩هـ). قال . فيه . أبو حاتم الرازي: (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ حافِظٌ)[١].

ووثَّقه ابنُ سعد وابنُ مَعين وأحمد والعجلي وأبو زرعة وأبو نعيم والنسائي وابن حبان والدارقطني في آخرين[٢]. زاد ابنُ سعد: كان ناسِكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثيرَه، وكان مُتَشَيِّعا[٣]. وزاد أحمد: (صحيحُ الرِّواية، يَتَفَقَّه، صائِنٌ لنَفسِه في الحديث والوَرَع)[٤]. وزاد العجلي: (ثبت مُتَعَبِّد)[٥]. وقال أبو زرعة: (اجتَمَع فيه إتْقان وفِقْه وعبادة وزهد)[٦]. وقال ابن حبان: (فقيه ورع من المتقشفة الخشن، وممن تَجَرَّدَ للعبادة)[٧].

وقد تَكَلَّمَ في الحسن بن صالح جماعة، منهم: الثَّوري، إذ كان سَيئ الرَّأي فيه؛ ذلك لأن الحسن كان يَرى السيف على الأُمَّة، والخروج على الأَئِمّة، ولم يكن يشْهَد معهم جمعة ولا جهادا[٨]. وقال محمد بن المُثنى: (ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن حَدَّثا عن الحسن بن صالح بشيء قط)[٩]. وذَكَرَه يحيى بن

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ١٨.
(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٢٨٥.
(٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد الزهري، ج: ٦، ص: ٣٧٥.
(٤) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ١٨.
(٥) تاريخ الثقات، العجلي، الترجمة: ٢٨١، ص: ١١٥.
(٦) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ١٨.
(٧) كتاب الثقات، أبو حاتم: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج: ٦، ص: ١٦٥.
(٨) المصدر السابق، ص: ٢٨٥.
(٩) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ٧، ص: ٣٦٥.

سعيد، فقال: لم يكن بالسِّكَّة)[١]. وقال حرب الموصلي: قلت لعبد الله بن داود الخُرَيْبي: (إنَّك لَكَثير الحديث عن ابن حي! قال: أَقْضي بِهِ ذَمامَ أصحابِ الحديث: لم يكن شيئا، لم يكن شيئا!)[٢]. وفَخَّمَ أبو أحمد الزبيري مرة الحسنَ بن صالح في مجلس الخُرَيْبي، فقال الخُرَيْبي: (مُتِّعْتُ بك، نحن أعلم بِحَسَن منك، إن حَسَنا كان مُعْجَبا، والمُعْجَبُ: الأَحْمَقُ)[٣].

يتبين مما سبق أن الحسن بن صالح مُجمَعٌ على صَلاحِه، وسلامة تَأَلُّهِه، ومُتَّفَقٌ على توثيقه عند كبار النُّقّاد، ولا يضُرُّه عدم تحديث القطان وابن مهدي عنه، ولا قولة القطان فيه: "لم يكن بالسِّكّة" المشعرة بالتضعيف؛ فهو جَرْح مُجْمَل فسَّرَه تَبْديعُ الأئمّة إيّاه بما ذُكِر. وقَولة القطّان فيه: "لم يَكنْ بالسِّكَّة" محمولةٌ على جَرْحه بتلك البدعة أو هي مُعَلَّلة بموقف القطان من رواية العُبّاد الصالحين المشار إليه سابقا. ينضاف إلى ذلك ما اعْتُذِرَ به عن الحسن في بدعته؛ بأنها كانت (تَدَيُّنا)[٤]. وقال ابن حجر: (وقولهم: كان يرى السيف، يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجَوْر. وهذا مذهب للسلف قديم، لكن اسْتَقَرَّ الأمر على ترك ذلك؛ لما رَأَوْه قد أَفْضى إلى أَشَدِّ منه... وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام. والحَسَنُ . مع ذلك . لم يخرج على أحد. وأَمّا تَرْكُ الجُمُعة: ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يُصَحِّح ولاية الإمام الفاسق. فهذا ما يُعْتَذَرُ به عن الحَسَن، وإن كان الصواب خلافَه. فهو إمام مجتهد)[٥].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ج: ٦، ص: ١٨٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ٧، ص: ٣٦٧.
(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٢٨٨.

وأَمّا وصْفُ الخُرَيْبي إيّاه بالحُمق فذَريعة إلى النَيْل من تَعَقُّلِه، واتِّزان وَعْيِه؛ بسبب إيغاله في شؤون العِبادة؛ فلم يَعُدْ يَضْبِطْ مَحْفوظَه. ثم إن قَوْلَةَ الخُرَيْبي مدفوعة بمعرفة سببه، وعدم وَجاهة عِلَّتِه؛ فقد بيَّن أبو يحيى الساجي ذلك، فقال: (كان عبد الله بن داود الخُرَيْبِيُّ يُحَدِّثُ عنه، ويُطْرِيهِ، ثم كان يَتَكَلَّمُ فيه، ويَدْعو عليه، ويقول: كنت أَؤُمُّ في مسجدٍ في الكوفة، فأَطْرَيْتُ أبا حَنيفة، فأَخَذَ الحَسَنُ بِيَدي، ونَحَّانِي عن الإمامَة. قال السّاجي: فكان ذلك سببَ غَضَبِ الخُرَيْبِيِّ عليه)[1]. وهذا ـ كما لا يخفى ـ تَجْريح غير مُعتَبَر.

وبهذه الدُّفوع تتجَلّى سَلامة الحَسَن بن صالح من غَوائِل النَّقْد، وطُعون النُّقّاد التي أَحْصَوْها عليه. غير أن أبا حاتم الرازي قد تَكَلَّفَ سَدَّ بابٍ مِن الظِّنَّة يُمكِن أن يكون سبيلا إلى تضعيف الحَسَن بن صالح؛ بما اشتهر به من العبادة والصلاح؛ مما قد يجعله ـ في مروياته ـ كغيره من المُضَعَّفِين؛ بغفلة العبّاد الصالحين؛ لذا قال فيه أبو حاتم: "مُتْقِن"؛ لينْفيَ عنه ما قد يكون سبيلا إلى تضْعيفه بذلك بعد أن سَلِم في عَيار النقد الحديثي المُتَّزِن من موجِبات إسْقاطِه، وهجْرِ رِواياته.

٣. مالِكُ بْنُ إِسْماعيلَ بْنِ زِياد بْنِ دِرْهَم الكوفِيُّ، أبو غَسّان النَّهْدِيُّ، (ت٢١٧هـ).

قال أبو حاتم: (مُتْقِنٌ ثِقَةٌ. وكان له فَضْلٌ وصَلاحٌ وعِبادةٌ وصِحَّة حَديث واسْتِقامة. وكانت عليه سَجّادَتان. كُنْتُ إذا نَظَرْتُ إليه كَأَنَّهُ خَرَجَ من قَبْر)[2].

ووثَّقَهُ ابن سعد وابنُ مَعين وعُثمان بن أبي شَيبة وابنُ نُمَير والعِجْليّ ويعقوب ابنُ شَيبة وأبو داود والنَّسائي في آخرين[3]. زاد ابنُ سعد: صَدوق، شَديدُ التَّشَيُّع.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج: ٨، ص: ٢٠٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج: ١١، ص: ٥. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١٠، ص: ٤.

وزاد أبو داود: كان صَحيحَ الكِتاب، جَيِّدَ الأَخْذِ. وزاد عثمان بنُ أبي شَيْبة: صَدوقٌ ثَبْتٌ مُتْقِنٌ إمامٌ مِن الأَئِمَّة، ولولا كَلِمَتُهُ لَما كان يَفوقُه بالكوفة أَحدٌ. وزاد العِجْلِيُّ: مُتَعَبِّد... صَحيحُ الكِتاب. وزاد يَعقوب بنُ شَيْبة: صَحيحُ الكِتاب، وكان من العابدين(١).

وتَكَلَّمَ الجوزجانيُّ في أبي غسّان النَّهْدِيِّ، فقال: (كان حَسَنِيّا، أَعْني: الحَسَن بن صالح على عِبادَتِه، وسُوءِ مَذْهَبِه)(٢). وهو يعني بقولته هذه: (أَنَّ الحَسَن بن صالح بن حَيّ . مَعْ عِبادَتِه . كان يَتَشَيَّع. فَتَبِعَهُ مالك هذا في الأَمْرَيْن)(٣).

يتَبَيَّن مما سبَق أن أبا غَسّان النَّهْديَّ مُتَّفَقٌ على توْثيقِه، وإتقانِه، وصِحّةِ كتابِه. وهو عندهم كذلك من العُبّاد الصالحين على تَشَيُّعٍ فيه، حتى قيل: إنه كان على مذهب شيخه الحسن بن صالح في الأمْرَين. فكان هذا هو غايةَ ما نِيلَ منه. وكِلا الأمرين ليس بقادِحٍ في ضَبْطِه، ولا في إتْقانِه مَرْوِيّاتِه على كَثْرَتها.

أَمّا أَمْرُ التَّشَيُّع: فقد وصَفَه بالتَّشَدُّد فيه ابن سعد كما تقَدَّم. وتَعقَّبه الذَّهبي فقال: بل (فيه أَدْنى تَشَيُّع)(٤). واعْتَلَّ: بقول الحُسَيْن الغازي: (سَأَلْتُ البُخاري عن أبي غَسّان النَّهْدِيِّ، قال: وَعَمّاذا تَسْأَل؟ قلت: التَّشَيُّع، فقال: هو على مَذْهَب أَهْل بلدِه، ولو رَأَيْتُم عُبَيْدَ الله بن موسى وأبا نُعَيْم وجَماعة مَشايِخِنا الكوفيّين لَما سَأَلْتُمونا عن أبي غَسّان)(٥). قال الذَّهبي: (وقد كان أبو نُعَيْم وعُبَيْد الله مُعَظِّمَيْن لأبي بكر وعُمَر، وإنما يَنالان من مُعاوية وذَويه رضي الله عن جميع

(١) المصدر السابق.

(٢) أحوال الرجال، أبو إسحاق: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الترجمة: ١١١، ص: ٨٣.

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١٠، ص: ٤.

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ١٠، ص: ٤٣٢.

(٥) المصدر السابق.

الصحابة)[١]. ينْضاف إلى ذلك أن رِواية المُبتَدِع مقبولة ما لم تكن مُكفِّرة، أو فحواها دَعوة إلى بدعة راويها[٢].

وأَمّا أَمْرُ التَّعَبُّدُ والصَّلاحُ: فقد تَمَكَّن فيهما الرَّجُل دون أن يَنالا من ضَبْطِه شيئا، بل إنَّه كان جَيِّدَ الأَخْذ عند التَّلَقّي كما تقَدَّم، يَقِظا يَتَحَرّى عند الأَداء. قال أبو حاتم الرّازي: (كان أبو غَسّان يُمْلي عَلَينا مِن أَصْلِه، وَلا يُمْلِي حَديثًا حتى يَقْرَأَه، وكان يَتَحَرّى)[٣]. ومع ذلك كله فالرجل صحيح الكِتاب مُستقيم في حديثِه؛ مِمّا يُؤكِّد أن اشتغاله بشُؤون العبادة والصلاح لم يجْعلاه أَخيذَ الغفلة والخطأ اللذَين يعْتَريان العُبّاد الصالحين فيكونان سببا في تضْعيفهم، ورَدِّ حديثهم؛ لذا وصفَ أبو حاتم الرازيُ أبا غسّان النَّهدي بالإتْقان؛ ليدفع عنه مَظَنّة الاعتِلال بذلك الأمر؛ لتضعيفه، والقَدْح فيه ، والله تعالى أعلم.

٤. مُوسى بْنُ عُلَيٍّ بْنِ رَباح اللخْمِيُّ، أَبو عَبْدِ الرَّحْمن المِصْرِيُّ، (ت١٦٣هـ).

قال أبو حاتم الرّازي: (كانَ رجُلا صالِحا، يُتْقِنُ حَديثَهُ لا يَزيدُ، وَلا يُنْقِصُ، صالِحَ الحَديثِ. وكانَ مِنْ ثِقاتِ المِصْرِيِّين، وكان والِيا على مِصر)[٤].

قال علي بن المديني: (ثقة ثبت)[٥]. وقال أحمد بن حنبل: شَيْخٌ ثِقَةٌ ثِقَة، وكان رَجُلا صالِحا[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ١٠، ص: ٤٣٢.

(٢) انظر: حكم رواية المبتدع في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص: ١٢٨/١٢٧، بتصرف.

(٣) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٨، ص: ٢٠٧/٢٠٦.

(٤) المصدر السابق، ج: ٨، ص: ١٥٤.

(٥) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن علد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، ص: ٩٩.

(٦) كتاب العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج: ٢، ص: ٢٠٨، وج: ٣، ص: ٣١٧.

ووَثّقَهُ ابنُ سعد وابنُ مَعين والبخاري والعجلي والنسائي وابن حِبّان في آخرين[١]. وقال الذهبي: (الإمام الحافظ الثقة الأمير الكبير العادل). وقال في الكاشف: (ثبت صالح). وقال في كتاب تاريخ الإسلام: (كان أحدَ العُبّادِ العلماء، وله رِئاسةٌ وسؤدد)[٢].

ونقل الساجي عن ابن معين تَضْعيفَهُ موسى بقوله: (لم يكن في الحديث بالقوي، وليس هو يكذب)[٣]. وقال ابن عبد البَرّ: (ما انْفَرَدَ بِه موسى بن عُلَيّ فلَيْس بِحُجَّة)[٤].

يَتَبيَّن مما سبَق أن موسى بنَ عُلَيّ قد وثَّقه عامّةُ النُّقّاد، ونَوَّه بعضُهم بصَلاحِه واندراجِه في سلك العُبّاد على الرغم من اشتغاله في شؤون الحكم التي وُصِفَ بأنه كان فيها عادلا. ولا إخالُ هذين الوصْفَيْن الأَخيرَيْن كانا سَببا في قَولة ابن مَعين

(١) علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، دار مكتبة الأقصى، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج: ٢، ص: ٩٧٢. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، ج: ٢٩، ص: ١٢٤.

(٢) انظر كلام الذهبي على التوالي في: سير أعلام النبلاء، ج: ٧، ص: ٤١١. والكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القِبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، الترجمة: ٥٧١٩، ج: ٢، ص: ٣٠٦. وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، ج: ٤، ص: ٥٢٤.

(٣) إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، ج: ١٢، ص: ٣٣.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٣٨٧هـ، ج: ٥، ص: ١٢٥.

فيه: "لَمْ يَكُن بالقَوِيِّ"، ولا هُما عِلَّة حُكْمِ ابن عبد البَرّ المُتَقَدِّم؛ ذلك لأنَّ الرَّجُل لم يَعِبْهُ أحدٌ من النُّقّاد بوَهْمٍ في رِواية حَديث؛ بسبب اشتغاله بشؤون العبادة، أو أَعْمال الحُكْم والولاية؛ إذ كان بعض النُّقّاد يجْرَحون الرّاوي بتَنَسُّكِه، وكونِه من الصالحين، أو دخوله في عمل السلطان.

أَما أمْرُ الصلاح: فلا يكون وَحْدَه عِلَّة جَرْحٍ، حتى تَنْضَمَّ إليه أدِلّة أو قرائن؛ تُؤكِّد سَواغِيَّة التضْعيف به على نحو ما تقدَّم بيانه.

وأَمّا أَمرُ الولاية والقضاء: فيَكونُ مُسقِطا عَدالة الرّاوي، أو بعضَها متى ظَلَمَ ولم يحْكُم بالسَّوِيّة، وجارحا ضَبْطَهُ متى شَغَلَه عن تَعاهُدِ مَحْفوظِه، وإتْقانِه إيّاه؛ لذا وصَفَه أبو حاتم بقوله المُتقَدِّم " يُتْقِنُ حَديثَهُ لا يَزيدُ، وَلا يَنْقُصُ، صالِح الحَديثِ"؛ ليَدفَع . بذلك . عنه التَّوَهُّمَ بِتَضْعيفِ ابنِ مَعين إيّاه لأجل هذين الأمرين أو أحدهما.

يَنْضافُ إلى ما تَقَدَّم أنَّ رواية الساجي عن ابن معين بِتَجْريحِ الرجل غير مُعَلَّلَة، بل هي مُعارَضةٌ بِرِواية أكثر أصحاب ابن معين عنه: أنَّ موسى (ثِقَةٌ)[1]، وقولهم أَولى بالقَبول، وهو المُتَّسِق مع ما عليه جماهير النُّقّاد. وبهذا لم يبْقَ لابن عبد البر سلفٌ في حُكْمِه فبَدا شاذّا بِغير نَصير ولا دليل.

**

(١) انظر روايات إسحاق بن منصور وابن الجنيد وابن محرز جميعهم عن يحيى بن معين على التوالي في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، ج: ٢٩، ص: ١٢٤. وسؤالات ابن الجنيد، أبو زكريا: يحيى بن معين تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الترجمة: ١٥٢، ص: ٣٠٩. ومعرفة الرجال عن يحيى بن معين، برواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج: ١، ص: ٩٧.

المبحث الثاني

إتقان مَن ضُعِّف بغير حُجّة أو بحُجّة واهية

مِن القواعد الناظِمة لعُلومِ النَّقْد الحديثي قاعدةُ تَعْليلِ الحُكمِ على الرُّواة، ورَدِّ حديثِهم؛ ليكون المُتَلَقّي على ثَلَجٍ مِن سَواغِيَّةِ تلك الأَحكام. قال أبو الطيب الطبري: (لا يُقْبَلُ الجَرْحُ إلّا مُفَسَّرا. وليس قَوْلُ أصحابِ الحَديثِ: فُلانٌ ضَعيفٌ، وفُلانٌ ليس بِشَيْءٍ، مِمَّا يُوجِبُ جَرْحَهُ، ورَدَّ خَبَرِهِ. وإنَّما كانَ كذلِكَ؛ لِأَنَّ النّاسَ اخْتَلَفوا فيما يَفْسُقُ بهِ، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ؛ لِيُنْظَرَ هل هو فِسْقٌ أَمْ لا؟)[١].

قالَ الخطيبُ البغدادي: (وهذا القولُ هوَ الصَّوابُ عِنْدَنا، وإليهِ ذهبَ الأئِمَّةُ مِن حُفّاظِ الحديثِ ونُقّادِهِ، مثْلِ: محمدِ بن إسماعيلَ البخاري ومسلم بن الحجّاجِ النَّيْسابوريِّ وغيرِهما؛ فإنَّ البخاري قد احتَجَّ بِجماعةٍ سبقَ مِنْ غَيرِهِ الطَّعْنُ فيهِم والجَرْحُ لَهُم... وهكذا فَعَلَ مسلِمُ بن الحَجّاجِ... وسَلَكَ أبو داودَ السِّجِسْتاني هذهِ الطَّريقَ، وغَيرُ واحِدٍ مِمَّن بَعْدَهُ، فَدَلَّ ذلك على أَنَّهُم ذهبوا إلى أَنَّ الجَرْحَ لا يَثْبُتُ إلّا إذا فُسِّرَ سَبَبُهُ، وذُكِرَ مُوجِبُهُ)[٢].

وقد شَقَّقَ العلماء الحديثَ في هذه القاعدة، وفي نظائرِها كثيرا حتى أَغْنَوْا المكتبة النقدية.

ولم يكُن أبو حاتم الرازي بِمَعزِل عن هذه القاعدة وتفريعاتِها؛ إذ كان يستحضِرُها في تَعَقُّباته النقدية، ومخالَفاتِه غيرَه في الحُكمِ على الرُّواة؛ فانتَصَر لِمَن ضُعِّفَ بغيرِ حُجّةٍ، أو كان دليل التَّضْعيف غير مُتَّجِه، فوصفهم بالإتقان في حديثِهم؛ لما عَرَفه مِن أَهْلِيَّتِهم لذلك، وهم:

---

(١) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط،ت، ص: ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٠٨/١٠٩.

١. إِسْرائيلُ بْنُ يونُسَ بْنِ أَبي إِسْحاقَ السَّبِيعيّ الهَمْدانِيُّ، أَبو يوسفَ الكوفيُّ (ت١٦٠هـ). قال فيه أبو حاتم الرازي: (ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق)[١].

ووثقه: ابن مهدي وابن سعد وأحمد والعجلي ويعقوب بن شيبة وابن نمير والنسائي وابن حبان وابن عدي في آخرين[٢].

وضعَّفَه ابن القطان وابن المديني وعثمان بن أبي شيبة. وقال أحمد بن حنبل . مرة: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين؛ سمعَ مِنه بِآخرة[٣].

أمّا ابن القطان فلمْ يُحَدِّثْ عنه بشيء، بل كان يَحْمِل عليه؛ لِأَجْلِ روايَتِه أَحاديثَ مُنْكَرةً عن أبي يحيى القتّات وإبراهيم بن مُهاجِر[٤]. وهذا الحُكْمُ مدفوعٌ بحال القتات وإبراهيم نفسيهما؛ فقد أُتِيَ إسرائيل من قِبَلِهما. بدليل ما نقله علي بن المديني عن ابن القطان نفسه؛ فقد قيل له: (إنَّ إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، فقال: لم يُؤْتَ مِنه، أُتِيَ مِنهما جميعا، يعني: من أبي يحيى ومن إبراهيم)[٥]. وقال أحمد بن حنبل: (إِسْرائيلُ مِسْكينٌ؛ مِنْ أَيْنَ يَجيءُ بِهذِهِ؟ ثُمَّ قال: هُوَ ذا حَديثُهُ عنْ غيْرِهِ، أَيْ أَنَّهُ قَدْ رَوى عن غيْرِ أَبي يحْيى، فَلَمْ يَجِئْ بمَناكيرَ، أَيْ هذَا مِنْ قِبَلِ أَبِي يحْيى)[٦].

---

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج: ٢، ص: ٣٣٠.
(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١، ص: ٢٦١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) تهذيب الكمال، أبو الحجاج المزي، ج: ٢، ص: ٥١٥. وأبو يحيى القتات مُختَلَف في اسمه، وفي الحكم عليه، وإبراهيم بن مهاجر ضعَّفَه ابن القطان وغيره، ووثقه آخرون، انظر على التوالي: المصدر السابق، ج: ٣٤، ص: ٤٠١، و ج: ٢، ص: ٢١١.
(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١٢، ص: ٢٧٨.
(٦) كتاب الضعفاء الكبير، أبو جعفر: محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار مجد الإسلام ودار ابن عباس، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، الترجمة: ٩٣٠، ج: ٣، ص: ٣٩٤.

وأمّا ابن المديني، فأطلق القول بتضعيف إسرائيل دون تعليلٍ لحُكمِه؛ فقال: (إسرائيل ضعيف)[١]. ولعله تابع شيخَه ابنَ القطان في ذلك على الرغم من أنه هو الذي نقل عن ابن القطان براءة إسرائيل من عُهْدة رواياته المنكرة عن القتات وابن مهاجر كما تَقَدَّم فلَزِمَه . في عيار الإنصاف . الرجوع عن تضعيف إسرائيل.

وأمّا عثمان بن أبي شيبة، فنَقَلَ عن عبد الرحمن بن مهدي قوله في إسرائيل: إنّه (لِصٌّ)[٢]. ثم انحرف ابن أبي شيبة في تفسير هذا الحكم؛ إذ حَمَلَ كلمة "لِص" على ظاهر معناها، فقال: (لِصٌّ؛ يسرِقُ الحديثَ)[٣]. فكلمة "يسرق الحديث" ليست من كلام ابن مهدي، بل هي عبارة عثمان يشرَحُ بها كلمة "لِص"، وقد أخطأ؛ والصواب في حقيقة دلالتها مطلق الثناء والتوثيق؛ فابن مهدي قد جرى بها على مسلك المدح بما يشبه الذم، وهو نَمَطٌ من القول في العربية معروف. يدُلُّ على صحَّة ذلك ما نقله أبو بكر بن أبي شيبة: أخو عثمان بن أبي شيبة إذ قال: (سمعتُ عبدَ الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديثِ لِصّا؛ "يعني": أَنَّهُ يَتَلَقَّفُ العِلْمَ تَلَقُّفا)[٤]. ينضاف إلى ذلك أَنَّ عبد الرحمن بن مهدي كان يُوَثِّق إسرائيل ويُثني عليه؛ فيقدِّمُه في الرواية عن أبي إسحاق على شعبة والثوري. قال: إسرائيل في أبي إسحاق أَثْبَتُ من شعبة والثوري. وكان يقول: ما فاتَني الذي فاتَني

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، أبو الحسن: علي بن عبد الله بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ص: ٥٩٦.

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١، ص: ٢٦٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٢، ص: ٣٣٠.

مِن حديثِ الثوري عن أبي إسحاق إلا لِما اتَّكَلْتُ به على إسرائيل؛ لأنَّه كان يَأْتي به أَتَمّ وأَطْوَل[1]. فما صَنَع ابن أبي شيبة . بانتقادِه . بَعْدَ هذا شيئا.

وأما قَوْلةُ أحمد بن حنبل: "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لِين؛ سمع منه بأخرة" فَتَحْمِلُ الدَّعْوى ودليلَها؛ إذْ اعْتَلَّ لِتَلْيينِ روايات إسرائيل عن أبي إسحاق بسماعه المتأخِّر منه. وهذا مُعارَضٌ بما نُقِل عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي حاتم الرازي مِن أَنَّ سماعَ إسرائيلَ مِن أبي إسحاق كان قديما[2]، مع التَّنْبيه على ما ذُكِرَ آنِفا مِن أنَّ ابن مهدي يُقدِّمُ إسرائيلَ على الثوري وشعبة في أبي إسحاق، وهما . في رأي- أحمد . مِن أَجَلِّ أَصْحاب أبي إسحاق، وأَتْقَنِهم حتى إنَّ أحمد لَيُقدِّمُ شعبةَ على إسرائيلَ في أبي إسحاق[3] مُخالِفا بذلك تَقْديمَ شعبة إسرائيلَ على نفسِه في أبي إسحاق. قال حَجّاج الأَعْوَر: (قُلنا لِشُعْبةَ: حدِّثْنا حَديثَ أبي إسحاقَ، قال: سَلوا عنها إسرائيل؛ فإنَّه أَثْبَتُ فيها مِنّي)[4] ، ثُمَّ إنَّ ما نُقِلَ عن أحمد مِن تَلْيينِ إسرائيلَ في أبي إسحاق مَدْفوعٌ بِتَوْثيقِهِ إيّاه مِرارا، منها: ما قاله أبو داود: (قلتُ لِأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفَرَدَ بِحديث يُحْتَجُّ بِه؟ قال: إسرائيلُ ثَبْتُ الحَديث. وقال . مرة : كان

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١، ص: ٢٦٣.

(٢) نقل ذلك عنهما: العراقي والسيوطي، انظر على التوالي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار الحديث، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص: ٣٩٤. وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، أبو الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، ج: ٥، ص: ٥٥٧.

(٣) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج: ٢، ص: ٧١١.

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١، ص: ٢٦٣.

شيخُنا . يعني إسرائيل . ثِقَة وَجَعَل يَتعجَّبُ مِن حِفْظِه، وعلَّل ذلك بقوله: لأنَّ إسرائيل كان يؤدي كما سمع(١).

وأخيرا: فكأنّي بأبي حاتم الرازي . بَعْدَ نظرِه في هذا المَوْروث النقدي . انتهى إلى أنَّ تضْعيفَ إسرائيل بما ذُكِر لم يكن مُتَّجِها؛ لذا أكَّدَ سلامته مِن أدنى جَرْحٍ يَسْتَضْعِفُهُ به مَن قد يأتي بَعْدُ ولا سيما رِواياته عن أبي إسحاق السَّبيعي؛ فأطلق فيه حكم الإتقان. وهذا هو موقف الشيخين مِن إسرائيل؛ فقد اعتمداه (في الأُصولِ، وهو في التَبْتِ كالأسْطوانة؛ فلا يُلْتَفَت إلى تَضْعيفِ مَن ضَعَّفَه)(٢). والله أعلم.

٢. حَفْص بْنُ عُمَرَ بْنِ الحارِثِ بْنِ سَخْبَرَةَ الأَزْدِيّ النَّمَرِيّ، أَبو عُمَرَ الحَوْضِيُّ (ت٢٢٥هـ). قال أبو حاتم: (صَدوقٌ مُتْقِنٌ... وهُو أَعْرابِيٌّ فَصيحٌ)(٣).

ووَثَّقَهُ: ابن معين وابن المديني وأحمد ومسلم ويعقوب بن شيبة وابن وضّاح وابن قانع ومسلمة بن القاسم وابن السمعاني والدارقطني في آخرين(٤).

ولم أجِد . في ترجمته . أحدا عابَه بشيء سوى أبي حاتم الرازي نفسه؛ بأخْذِه الأُجرة على التحديث(٥). قيل لأبي حاتم: (الحَوْضيُّ، وعلي بن الجَعْد، وعَمْرو بن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص١٧٧.

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج: ٣، ص: ١٨٢.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٤٠٥. والتراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: طلاب مرحلة الماجستير جامعة الملك سعود، دار المحدث، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ص: ٢٣٨.

(٥) مسألة أخْذ الأجرة على التحديث من المسائل المتعلقة بخرم مروءة الراوي، وهي دائرة عند جمهور المحدثين بين المنع والجواز: فغاية المانعين؛ تنزيه الراوي عن سوء الظن به؛ =

مرزوق، أيهم أحب إليك؟ قال: الحَوْضيُّ. وكان الحَوْضيُّ يَأْخُذُ الدَّراهِم: وَهَبَ له رجل مِن أصبهان خمسة دنانير فقبِلَها، ثم اسْتَطابَ الرشوةَ)[1]. وكان في أخذ العِوَض على التحديث (مِن حيث العُرف خرم للمروءة. والظَّنُّ يُساءُ بفاعِلِه إلّا أَن يقترِن ذلك بعُذرٍ ينفي ذلك عنه)[2]: كحاجة آخِذِها؛ بسبب اشتِغاله بالتحديث، وانقِطاعه له عن كسْبِ قوت نفسه ومَؤونة عِياله. واعتَلَّ المانعون لقولهم بقياسها على منع أَخْذِها على الشهادة، وتعليم القرآن، ولئلا تَحمِلَه شَهْوةُ التَّكثُّر مِن الأُجرة على الكذب في الرّواية، والتساهُل فيها. وقيَّد الجَعبري المسألةَ بتنزيل حُكْمِها على حالَين: (منْعِ الغنيّ، وجوازِ الفقير؛ لِفتيا أبي إسحاق[3] أَخْذَهُ لِمَن مَنَعَهُ عن كَسْب عِيالِه)[4].

=لأن بعض مَن كان يأخذ الأجر على الرواية عُثِر على تزيده، وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعْطى، وممن منع ذلك: إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهاويه، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وسليمان بن حرب، وحماد بن سلمة. وقد ترخص بأخذ الأجر على الرواية غير واحد من السلف: كأبي نعيم: الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم الصفار وهشام بن عمار، وهم من شيوخ البخاري. انظر، الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي، ص: ١٥٤، و١٥٥، بتصرف.

(١) تهذيب الكمال، في أسماء الرجال، المزي، ج: ٧، ص: ٢٩.

(٢) علوم الحديث: الشهير بالمقدمة، أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص: ١١٨.

(٣) هو الشيرازي.

(٤) رسوم التحديث في علوم الحديث، أبو إسحاق: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص: ١٠٢.

وكان أبو حاتم في جملة النُّقّاد الذين لا يقبلون رواية مَن يأخذ الأُجرة على التحديث؛ لذا وصفَ الحَوضي بصَدوق دون وصفه إياه بالثِقة؛ يَلْمِز بذلك . عدالتَه؛ إذ الصَّدوق عنده دون الثقة. وكان القياس أَن ينفيَ عدالتَه ألبتة؛ لما يُخشى من آخِذ الأجرة على التحديث مما ذُكِر. غير أَنّ أبا حاتم جعلَ للحَوْضي حَظّا من العدالة؛ وعِلَّةُ ذلك أن موقف المحدِّثين . ومنهم أبو حاتم . (مِن خوارم المروءة، ومدى تأثيرِها في عدالة الرواة، وردِّ مروياتِهم غامضٌ جدا؛ فمع أَنهم يقرِّرون في هذا الباب من الناحية النظرية ما يقرِّره الفقهاء في باب الشهادة إلّا أنَّ التِزامَهم بذلك وتطبيقَه على الرواة كثيرا ما يتخلّف عندما لا يكون في الراوي مطعن آخر يَصلُح سببا لردّ روايتِه. وكأنّهم لا يعْتَدّون به سببا قائما بذاتِه إذا لم تتخلَّف بقية الشروط المطلوبة في عدالة الراوي ، وقبول روايتِه)[١]. ومما يدلُّ على صِدق هذه الدعوى رواية إسحاق بن راهاويه وأحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي . وكلهم يمنع أخْذ الأجرة على التحديث . عن أبي نُعَيم: الفضل بن دُكَين وعفان بن مسلم الصفار وهما ممن يأخذُ تلك الأجرة. ينضاف إلى ذلك تخلُّفُ العُثور على راوٍ أجمع النُّقّاد على ترك حديثه، ورد روايته؛ لأجل العِوَض على التحديث وحده دون أن تكون هناك طعون أخرى أساسية في تضعيفِه أو رد روايتِه[٢].

والخلاصة: أنّ خَرْمَ مروءة الحَوضي؛ بأخذ الأجرة على التحديث حسب رأي أبي حاتم لا يذهب بعدالته، ولا يُسقِط عن درجة القبول روايتَه. فهو إذن تضعيف

(١) انظر بحث: خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة، أحمد محمد نور سيف، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الخامس، ١٤٠٢هـ، ص: ٧٤.

(٢) المصدر السابق، ص: ٧٧–٧٨، بتصرف.

غير مُتَّجه؛ لذا وصفه أبو حاتم بمتقن؛ لبيان أن ما عابه به من أخذ الأجرة على التحديث ليس بمُسوِّغ لأحد أن يهجُر رواياتِه؛ فالرجل ضابط لمحفوظه، صائن لحديثه، وهذا هو مقتضى الإتقان، وهو . مع هذا . صدوق، والله أعلم.

٣. عَلِيّ بْنُ الجَّعْدِ بْنِ عُبَيْد الجَّوْهَرِيِّ، أَبو الحَسَنِ البَغْداديُّ (ت٢٣٠هـ).

قال أبو حاتم الرازي: (كانَ مُتْقِنا صَدوقا؛ لَمْ أَرَ مِنْ المُحَدِّثين مَنْ يَحْفَظُ ويَأْتي بِالحَديثِ على لفْظٍ واحدٍ لا يُغَيِّرُهُ سوى... وعلِيٍّ بن الجَعد في حديثِهِ)[١]، وعَدَّ جماعة.

ووثَّقَهُ: موسى بن داود وعَبْدوس بنُ هانئ وابن مَعين ومسلم بن الحجاج وأبو زرعة ومُطَيَّن والنسائي وابن قانع والدارقطني والذهبي وابن حجر العسقلاني في آخرين[٢]. وقال ابن عدي: (ما أَرى بِحَديثِهِ بَأْسا. ولَمْ أَرَ فِي رِواياتِهِ إذا حَدَّثَ عَن ثِقَة حَديثا مُنْكَرا فيما ذَكَرَه، والبخاري مَعْ شِدَّةِ اسْتِقْصائِهِ يَرْوي عَنْهُ في صحاحه)[٣].

وضَعَّفَهُ: علي بن المديني وأبو جعفر النُفَيْلي وأحمد والجوزجاني وأبو داود. وجُمْلةُ ما قالوه طَعْنٌ في عدالة ابن الجعد وفي ضبطِه. وكلامُهم يشْرَحُ بعضُه بعضا.

---

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٦، ص: ١٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ١٠، ص: ٤٥٩. وتقريب التهذيب، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م، الترجمة: ٤٦٩٨، ص: ٣٩٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ج: ٥، ص: ٢١٤.

ففي جانب العدالة: قال النُّفَيْليُّ: لا يَنْبغي أن يُكْتَبَ عنه قليلا ولا كثيرا، وضَعَّفَ أَمْره جِدّا. وقد نهى أحمد بن حنبل ولديه أن يكْتُبا أو يَرْويا عنه شيئا؛ لوَقيعتِه في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال أبو داود: علي وُسِمَ بمَيْسم سوء؛ قال: ما يَسوؤني أن يُعَذِّبَ الله مُعاوية، وقال: ابنُ عمر، ذاك الصبي. وقال الجوزجاني: مُتَشَبِّثٌ بغير بدعة، زائغٌ عن الحَقِّ[1]. يعني الجوزجاني بقوله: "مُتَشَبِّثٌ بغير بِدعة: التَّشَيُّعَ والجَهْمِيَّة، وقوله: القرآن كلام الله، ومَن قال مَخلوقٌ لم أُعَنِّفْه. فهذا جُملة ما نيلَ بسببه مِن عدالته.

أَمّا أَمْرُ التَّشَيُّعِ، والوقيعةِ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهم جميعا: فقد نفى عليٌّ هذا، وأنكرَه. قال أحمد بن إبراهيم الدورقي: (قلتُ لِعلي بنِ الجعد: بَلَغَني أَنَّكَ قُلتَ: ابنُ عُمَر ذاكَ الصَّبِيُّ؟ قالَ: لَمْ أَقُلْ، ولكن معاوية، ما أَكْرَهُ أَنْ يُعذِّبَه الله) وقال الذهبي في أبي غسان الدوري ناقِلِ قدْحَ ابن الجعد في بعض الصحابة : (أَبو غَسّانَ لا أَعرِفُ حالَهُ، فَإِنْ كانَ قَدْ صَدَقَ، فَلَعَلَّ ابْنَ الجَعْدِ قَدْ تابَ مِنْ هذِهِ الوَرطَةِ)، وابن حجر العسقلاني . مع شِدَّةِ نَظَرِه في الرجال– لم يجزِم باتِّهامِه بالتَّشَيُّع، فقال: (ثِقَةٌ ثَبْتٌ، رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ).

وأَمّا اتِّهامُهُ بالجهمية: فتُهْمةٌ داحضة؛ فقد قيل لِعَبْدوس بنِ هانئ النيسابوري: كان علي بن الجعد يُتَّهَمُ بالجَهْمِ؟! فقال: (قد قيل هذا. ولم يَكُنْ كما قالوا؛ إلّا أنَّ ابنَه الحسنَ كان على قضاء بغداد، وكان يقول بِقَولِ جهْمٍ.قال عبدوس: وكان عند علي ابن الجعد عن شُعبة نحو من ألف ومائتي حديث، وكان قد لَقيَ المَشايخ،

(١) تاريخ بغداد، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م، ج: ١٣، ص: ٢٨١. وسير أعلام النبلاء، أبو عبد الله الذهبي، ج: ١٠، ص: ٤٥٩. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٧، ص: ٢٨٩.

فزَهِدْتُ فيه؛ بسبب هذا القول، ثم نَدِمْتُ بعدُ) ، وسأل محمد بن حماد المُقرِئ يحيى بن مَعين عن ابن الجعد: فقال: (ثِقَةٌ صَدوقٌ، ثِقَةٌ صَدوقٌ. قلْتُ: فهذَا الذي كان مِنْهُ؟! فقال: أَيْشٍ كان مِنْهُ؟ ثِقَةٌ صَدوقٌ)، وللذهبي في هذا المقام كلِمةٌ فاصِلةٌ، قال: (قد كان طائِفَةٌ مِنَ المُحَدِّثين يَتَتَطَّعُونَ في مَنْ لَهُ هَفْوَةٌ صَغِيْرَةٌ تُخالِفُ السُّنَّةَ، وَإِلّا فعليٌّ إمامٌ كبيرٌ، حُجَّةٌ).

وفي جانب الضَّبْطِ: هَوَّنَ علي بن المديني مِن شأْنِه في الرِّواية عن شُعبة خاصَّة، فقد روى العُقَيْلي بسنده إلى ابن المديني قولَهُ: (ومِمَّنْ تُرِكَ حَديثُهُ عن شُعْبةَ علي بن الجَعْدِ. وعَدَّدَ جَماعة. فقالوا: وعلي بن الجَعْدِ ما لَه؟ قال: رَأَيْتُ أَلْفاظَهُ عن شُعْبةَ تَخْتَلِفُ)[1]. وفي هذا النقل عن ابن المديني أَمْران:

أحدهما: أنَّ عِبارة ابن المديني "ومِمَّنْ تُرِكَ حَديثُه" صيغةُ تَمْريضٍ وفِعلٌ مبني لما لم يُسَمَّ فاعلُه دون أن يُمَثِّلَ بواحِدٍ تَرَكَ حديثَ ابن الجعْدِ؛ لِأجلِ اخْتِلافِ أَلْفاظِه عن شُعبة كما اعْتَلَّ به ابن المديني. نَعَم تَرَكَ بَعْضُهم حديثَه، ونهى بَعضُهم عن الكِتابة والرِّواية عنه، لكِنْ لأَجْلِ ما بُدِّعَ بِهِ، لا لِخِفَّةِ ضَبطِه.

ثانيهما: تَقْييدُ ابن المديني تَرْكَ رِوايةِ ابن الجَعدِ عن شُعبة خاصّة، وهو نقدٌ نِسْبيٌّ في واحدٍ مِن شيوخه، لا يُسْقِطُ رِواياتِه عن عامّتِهم. وهذا النَّقد النسبي يخالف ما رُوي مِن قول ابن مَعين: (علي بن الجَعدِ أَثْبَت البغْداديين في شُعبة)[2]. يَنْضافُ إلى ذلك أنّ حِفظَ ابن الجَعدِ كان مَتينا بشَهادة غير واحد من النُّقّاد: كموسى بن داود الذي قال: ما رَأَيْتُ أَحْفَظَ من علي بن الجَعدِ. وعَبْدوس النيسابوري، إذ قال: ما أَعْلَمُ أنّي لَقِيتُ أَحْفظَ مِن علي بن الجعد. وقال خَلَف بن سالم: (صِرتُ أَنا وأحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين إلى علي بن الجعد فأَخْرجَ

(١) كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج: ٤، ص: ٢٤٢.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، ج: ٢٠، ص: ٣٤٩.

إلينا كُتبَه، وألقاها بين أيدينا، وذهب، فظننّا أنّه يَتَّخِذ لنا طعاما، فلَمْ نجِدْ في كِتابِه إلّا خطأ واحدا، فلمّا فرَغْنا من الطَّعام، قال: هاتوا، فحَدَّثَ بكل شيء كَتَبْناه حِفْظا. وهذه شهادات مَن حَضَرَ وعايَن. وقال فيه الذهبي: (الإمام الحافِظ الحُجَّةُ مُسنِد بغداد)، وقال ابن حجر: (ثِقَةٌ ثَبْتٌ)، وذَيَّلَ ابن حجر انتِقاد ابن المديني بقوله: (فإنْ ثَبَتَ هذا فَلعلَّه كان في أوَّل الحال لم يُثَبِّتْ، فَضَبَطَ) .

وهكذا تخَيَّرَ أبو حاتم عبارته في وصف ابن الجعد: كانَ مُتْقِنا صَدوقا؛ لَمْ أَرَ مِنْ المُحَدِّثين مَنْ يَحْفَظُ ويَأْتي بِالحَديثِ عَلى لَفْظٍ واحِدٍ لا يُغَيِّرُهُ سِوى عَلِيِّ بْنِ الجَعْدِ في حَديثِهِ، وذكَرَ جماعة، كما تقدم في صدر ترجمته. وكأنه يقصد تعقُّب ابن المديني في قولته. وفي فحوى عبارته إشارة إلى أن تضعيف ابن الجعد بهذا كله غير مُتَّجِه. ولا عجبَ فابن الجعد شيخُه؛ لقيَه، وروى عنه، فخَصَّهُ بوصف مُتقِن، والله أعلم.

٤. هِشام بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عِمْران اليَزَنِيُّ، أَبو تَقِي الحِمْصِيُّ (ت٢٥١هـ). قال أبو حاتم: (كانَ مُتْقِنا في الحَدِيثِ)[١].

وقال النسائي: ثِقَة. وقال مرة : لا بأْسَ به. وذكره ابن حبان في كتاب الثِّقات. وقال مسلمة بن القاسم: لا بَأْسَ به. وقال الحافظ أبو محمد الأخضر: ثِقة مُتْقِنٌ[٢]. وتَفَنَّنَ الذهبي في وصْفِه، فقال: ثِقةٌ. وقال مرة : الإمام الحافِظ المُتْقِن. وقال مرة : الحافظ المُجَوِّد. وقال كذلك: كان ذا معرفة وإتقان[٣].

---

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٩، ص: ٦٦.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج: ١٢، ص: ١٤٦. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ١١، ص: ٤٥.

(٣) انظر كلام الذهبي على التوالي: الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، ج: ٢، ص: ٣٣٧. وسير أعلام النبلاء، ج: ١٢، ص: ٣٠٣. وتذكرة الحفاظ، دار الكتب

وضَعَّفَهُ أبو داود السجستاني، فقال: (شَيْخٌ ضَعيفٌ)[1]. وقال مرة: (شَيْخٌ مُغَفَّلٌ)[2]. وإخالُ أبا داود أراد بعِبارَتِه الثانية: "مُغَفَّل" إيضاحَ مُرادِه مِن العِبارَة الأولى: "ضعيف"؛ إذ الضَّعْفُ: حُكْمٌ رُبَّما يَعْتَري الرّاوي في عَدالَتِه، أو في ضَبْطِه، أو فيهما جَميعا. لَكِنَّ أبا داود أَرادَ بِقوله: "ضَعيفٌ" جانِبَ الضَّبْطِ؛ فإنَّ المُغَفَّلَ هو مَن لَمْ يَكُنْ مُحْكَمَ العَقْلِ والسُلوك؛ فقد يُلَقَّنُ في حديثِه فيَتَلَقَّن، ورُبَّما يُدْخَلُ عليه في كتابه ما ليس مِن حديثه وهو لا يُدرِك.

أقول: ليس تَضْعيفُ أبي تَقي اليَزَني، ولا اتِّهامُهُ بالغَفْلة مِن أبي داود بِمُعْتَبَر في ميزان النقد الحديثي؛ فإنَّهُ حُكْمٌ غير مُعَلَّل، قد خَلا عن ذِكر سَبَبِه. لا سيما أنَّ أبا داود قد انفَرَد بهذا الحُكْم دون النُّقّاد في عَصْرِه، بل قد عارَضَه جماعة، في صدارتِهم أبو حاتم الرازي؛ فشَهِدوا له بالإتقان.

ولا يُقال: إنَّ أبا داود أعْرَفُ بأبي تَقي اليَزَنِيّ مِن غيره؛ إذْ هو مِن شُيوخِه، وقد روى عنه في كتابه السُّنن؛ فَإنَّ هذا القَولَ حُجَّة مَن وَثَّقَ أبا تَقِيٍّ اليَزَنِيّ؛ فقد قيلَ: (أبو داود لا يَرْوي إلّا عن ثِقَةٍ عِنْدَهُ)[3]. فهو إذن، بحسب مَنطوق هذه القاعدة .

العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الترجمة: ٥٤٧، ج: ٢، ص: ٨٥. والعبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط،ت، ج: ١، ص: ٣٦٠.

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو عبيد: محمد بن علي بن عثمان الآجري (ت٣٠٠هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، المسألة: ١٧٥٢، ج: ٢، ص: ٢٥١.

(٢) المصدر السابق، المسألة ١٥٩٧، ج: ٢، ص: ٢٠٣.

(٣) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن: علي بن محمد بن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: حسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ج: ٣، ص: ٤٦٦. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٩٨.

ثِقة عند أبي داود؛ فهو من شُيوخِه، وقد رَوى عَنْه. ينضاف إلى ذلك: أنَّ أبا تَقِيّ اليَزَنِي هو أيضا من شُيوخِ أبي حاتم الرازي، وقد كَتَبَ عنه كما أَخْبَرَ بذلك ابنُه أبو محمد(١).

وأخيرًا: فإنَّ حُكْمَ أبي حاتم الرازي بإتْقان هشام بن عبد الملك اليَزَنِي كان مقصودا؛ ليدْفَع عنه التَّوَهُّم بِضَعْفِه في الحديث؛ فإن حُكْمَ أبي داود عليه بذلك لم يَكُن يَأْوي إلى حُجَّةٍ أَلبَتّة.

**

(١) كتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٩، ص: ٦٦.

المبحث الثالث

الموصوفون بإتقان كُتُبهم

مِن المعروف عند نُقّاد الحديث أن ضبط الراوي قد يكون في جانب الحِفظ، وهو ما يسمى بضبط الصدر. وقد يكون في جانب الكتاب، وهو المسمى بضبط الكتاب.

لقد عرف النُّقّاد طائفة من الرواة عُنوا بضبط كُتُبهم، وصيانتها حتى إنهم ليصدُرون عنها في مجالس التحديث، ولا يحدِّثون من محفوظ صدورهم مخافة الزلل. وكان منهم . كذلك . مَن يعتمد على حفظه فيصدُر عنه في الأداء دون أن يرجع إلى كتاب له يقرؤه. وكان منهم . أيضا . جماعة أتقنوا الصدر والكتاب جميعا، وفي هذا المبحث ذكر طائفة من الرواة الذين عُنوا بكتُبِهم وصدروا عنها فاستحقوا وصف "مُتقِن" في استعمال أبي حاتم الرازي، وهم:

١. زُهَيْر بْنُ مُعاوية بْنِ حُدَيْج، أَبو خَيْثَمَةَ الجُعْفِيُّ الكُوفِيُّ نَزِيلُ الجَزِيرَةِ (ت١٧٣هـ).

قال أبو حاتم الرازي: (مُتْقِنٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، إلّا أَنَّهُ تَأَخَّرَ سَماعُهُ مِنْ أَبي إِسْحاق) [١].

ووثَّقَهُ: ابن عيينة وابن سعد وابن مَعين وأحمد بن حنبل وأبو زرعة والعجلي والنسائي والبزار وابن حبان وابن منجويه في آخرين[٢].

وغَمَزَ في رواياتِه عن أبي إسحاق السَّبِيعي: أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان والترمذي. قال أحمد: في حديثِه عن أبي إسحاق لِين؛ سمع منه

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ٥٨٩.
(٢) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج: ٥، ص: ٩١. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٣، ص: ٣٥١.

بِآخِرِه، كذا قال أبو حاتم. وجزم أبو زرعة بأن سماعه من أبي إسحاق كان بعد الاختلاط، وقال الترمذي: سماعه من أبي إسحاق ليس بذاك(١). فهذا تَضْعيف نِسْبيٌّ؛ جَعَل النُّقّاد يُميِّزون رواياتِه عن أبي إسحاق من غيرها متى وردت عليهم. ثُمَّ إني لم أَجِد . بعد ذلك . أحدا من النُّقّاد غَمَز عليه بشيء في عدالة أو في ضبط، بل وجدتُ غالب مَن وثَّقه قد وصَفه بالتَّثَبُّت، وقدَّمه بعضُهم في الحِفظ على شعبة، وساواه آخرون بالثوري(٢).

وإخالُ أبا حاتم تخَيَّر وصْفَ زهير بالإتقان؛ لأنّه كان صاحب كتاب ضابطا له، معتنيا به عند تلَقّي الحديث تدوينا، وعند أدائه إملاءً، لا يركن إلى حافِظتِه عند السماع، ولا يعتمد على ذاكرتِه عند الأداء على الرغم من أنه كان فيهما مَتينا؛ حَذَرا أن يَضِلّ عن سلامة مَنقولِه؛ بما قد يَعرِض له مِن الشَّكّ النّاشئ عن شِدَّة التَّحَرُّز، وزِيادة الاطْمئْنان، وليس هو الشَّكّ النّاشئ عن قِلّة الضَّبْط(٣)، وفي ترجمته ما يؤكّد ذلك؛ قال شعيب بن حرب: (جاء زُهَير إلى شُعبة، فسأله عن حديث فيه طول؛ أَنْ يُمِلَّهُ عليه، فأبى شعبة، وقال: أنا أُرَدِّده عليك حتى تَحفظَهُ، فقال زهير: أنا أرجو أن أَحفظَهُ، ولكن إلى أن أَبلُغَ البيت يَعرِضُ لي الشَّكُّ. قال:

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الشَّكُّ عند المحدِّثين نوعان: شكٌّ ناتج عن قلَّة الضَّبط، وهو متفاوت تفاوتا كبيرا. وشكٌّ ناتج عن مزيد الإتقان والورع وزيادة الاطمئنان على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهذا الصنف من الرُّواة يريد أداء الحديث بألفاظه كما سمعه تماما، ولو أُطْلِق عليه شك الاطمئنان أو التَّحَرُّز لكان أَولى. انظر: جهود المُحدِّثين في بيان علل الأحاديث، علي بن عبد الله الصيّاح، دار المُحدِّث، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، ص: ٤٦.

فإنْ لم تكن كذا، فأَرِحْني، واستَرِح مِنّي. قال: يقول شعبة: لا والله، لا تملني[1] بلِسانٍ أَلْثَغ وحكاه شعيب بن حرب)[2]. وقال شعيب مرة : (كنت مع زهير بن معاوية بالبصرة، فقال: يا شعيب، أنا لا أكتُب حديثا إلّا بِنِيَّةٍ. فأقَمْنا بالبصرة، فما كَتَبْنا إلّا حديثا واحدا)[3]. وقال حميدا الرؤاسي: (كان زهير إذا سمِع الحديث مِن المُحَدِّث مرتين، كتَب عليه: فَرَغْتُ)[4].

فهذه النصوص وأشباهها تؤكِّد مدى حرص زهير على كتابة الحديث، وعدم الاعتماد على حِفظ الذاكرة حسْب؛ مخافة أن يَعرِض له الشَّكُّ كما قال. ولعل هذا هو الذي جعل أبا حاتم يصِفه بقوله: "مُتْقِن"؛ تنبيها على أمرين: أحدُهما: أن حِرصَ زهير على كتابة الحديث يَقطَع دابِر كل قول يطعن عليه في رواياتِه؛ بِذريعة الشَّكّ الذي قد يَطْرَأ على حِفْظِه سريعا. فعلى الرغم من أن الرجل كان ضابطا لحِفظِه مَتينا فيه إلا أنه كان يكتُب ما يسمَع، ولا يُحدِّث إلا من كتابِه فضلا عن أن الشَّكَّ الذي ذَكَره زهير هو شاهد على ورَعِه، وشِدَّة تَحَرُّزِه، وليس ناشئا عن ضَعفٍ في ذاكِرَتِه، أو قِلَّة ضَبْطِه. وثانيهما: أن صِيانة زهير لكتابِه، وإتْقانِه إياه عند السماع، وعند الأداء جعل أبا حاتم يقطع بصحَّتِه، وسلامة تَحْريره حتى قال أبو حاتم وهو يُوازِن بين زهير وبين أبي عوانة: (زُهَير أحفَظُ مِن أبي

(١) هكذا هي "تملني" في غير مصدر، وقد أُشْكِل علي فهمها في هذا السياق. غير أني وجدتُ ابن الجعد أورد هذا النص، وجعل بدل كلمة "تملني" كلمة "يمكنني" وأحسب أنها الأَولى بالقَبول هنا. انظر: مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص: ٣٩٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ٨، ص: ١٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص: ١٨٢.

(٤) المصدر السابق.

عوانة. وهُما يُوازَيانِ إذا حَدَّثا مِن كِتابِهما لم أُبال بأَيِّهما بَطَشْتُ)[١]. ولكَ أن تتأَمَّل كم في هذه الكلمة الأخيرة "بَطَشْتُ" مِن دلالة على القوَّة وشدَّة المَوْثوقِيّة والاطمئنان إلى كتاب زهير، والله أعلم.

٢. عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرو بْنِ أَبي الحَجّاجِ: مَيْسَرةَ التَّميميّ، أبو مَعْمَر المُقْعَدُ، المِنْقَري (ت٢٢٤هـ).

قال أبو حاتم: (صَدوق مُتْقِنٌ، قَوِيُّ الحَديثِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ، وكانَ لَهُ قَدَرٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ)[٢].

ووثَّقَهُ: ابن معين وعلي بن المديني والعجلي وأبو زرعة وأبو داود ويعقوب بن شيبة وابن خراش وابن شاهين وابن حبان والدارقطني والأئمّة كلهم[٣].

وقال العجلي ويعقوب بن شَيْبة وابن خِراش والأزدي: كان يرى القدر، ولم يَكن الأزدي يُحَدِّث عنه؛ لأجل ذلك[٤]. وتَقَدَّم فيه قريبا قولُ أبي حاتم الرازي: بأَنَّهُ لَم يَكُن يَحْفَظ. فهاتان عِلَّتا الرجل عند أهل النَّقد الحَديثي حَسبُ، والله أعلم.

فأَمّا رُؤْيَتُهُ القدر: فَبِدْعة تَمسُّ عدالَتَه دون أن تُخرِجَ رواياتِه عن حدّ الاحتجاج بها؛ فالرجل . وإن كان يرى القدر . لكنه كان لا يَتَكلَّم فيه، ولا يَدعو إليه على ما قاله أبو داود[٥]. ومع ذلك فقد حدَّث عنه البخاري وأبو داود دون واسطة، والباقون بواسطة. ولعلَّ هذه البدعة كانت سببا في وصْف أبي حاتم إياه بِصدوق دون وصْفِه إياه بِثِقة"؛ لتَشَدُّدِه.

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ٥٨٩.
(٢) المصدر السابق، ج: ٥، ص: ١١٩.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج: ٥، ص: ٣٣٥.
(٤) المصدر السابق.
(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، د.ت، ص: ٤١٥.

وأَمّا قول أبي حاتم فيه: "لَم يَكُن يَحْفَظ": فعِلَّة تَمَسُّ ضَبْطَ المِنْقَري. ويَرِدُ على هذا الحُكْم اعتِراضان: أحدهما: قول الرازي نفسه في المِنْقَري: "مُتْقِن"؛ إذ كيف يكون مُتقِنا، وهو لا يَحفَظ؟، وثانيهما: وصْفُ أبي زرعة الرازي إيّاه بأنه (كانَ حافِظا)[1]. وكان أبو زرعة صنوَ أبي حاتم، ونَظيرَه؛ يتَّفقان في أحكامِهما على الرجال كثيرا، وقَلَّ أن يختَلِفا.

أمّا الاعتراض الأول: فظاهرُه مشْكِل؛ لجَمعِه بين نقيضين؛ إذ الإتْقانُ ثَمَرةُ الحِفظ المَتين فلا يُتَصوَّر فَكُّ تَلازُمِهما، وهذا صحيح، غير أن أبا حاتم لَم يُرِد بقوله: "لَم يَكُن يَحفَظ" نَفْيَ حِفْظ الصَّدْر عنه ألبتة؛ لِقِلَّة ضَبطِه، أو ضَعفٍ في ذاكِرَتِه، بل أراد أنَّ المِنْقَري لم يكن يعتمِد على حِفظ ذاكرته عند تَلَقّي الرواية عن الشيوخ، بل كان يكتُب ما يسمَعُه، ثم هو يُتْقِن ذلك المكتوب، ويصونُ كتابَه عن أي خلل. فهذا معنى قول أبي حاتم فيه: "مُتْقِن"، أي: مُتْقِن لكِتابه إذا تَلَقّى، ومُتقِن له إذا أَدّى، فاستقام بذلك قول أبي حاتم فيه "مُتْقِن" مع قوله فيه" "لم يكن يَحفَظ".

وأمّا الاعتِراض الثاني: وإن كان ليس بلازم؛ فربما يكون اختِلاف الرّازيَّين في الحُكم على المِنقَري مِن القليل الذي اختَلفا فيه، غير أني وجدتُ ابنَ أبي حاتم الرازي يشرح حُكْمَ أبي زرعة على المنقري بما يزيل هذا الاعتِراض، فيقول: (سُئل أبو زرعة عن أبي مَعمَر، فقال: "كان حافِظا ثِقَة" يعني: أنَّه كان مُتْقِنا)[2]. ففسَّر ابنُ أبي حاتم قولَ أبي زرعة "كان حافظا ثقة" بقوله: "يعني: كان مُتْقِنا". فأبو زرعة . إذن . أراد بحِفظِ المِنْقَري إتْقانَه. وابنُ أبي حاتم هو خيرُ مَن يَشرَح كلام أبيه وأبي زرعة؛ فقد لازمَهما طويلا حتى تَضلَّعَ مِن علومِهما؛ فصار بحق المُتَرجِمَ عنهما في كثير مِن أحكامِهما. ثم إن كَلمةَ "مُتْقِن" التي شرَحَ ابنُ أبي

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٥، ص: ١١٩.

(٢) المصدر السابق.

حاتم بها حُكْمَ أبي زرعة أَرادَ بها إتْقانَ الكِتاب، لا حِفْظَ الصَّدْر؛ يُوضِّح هذا الفَهمَ تَعقيبُ الذهبي على حُكْم أبي زرعة المُتقدِّم على المنقَري: بأنه "كان ثِقَة حافِظًا" قال الذهبي: (يعني: أنه كان مُتْقِنا، مُحَرِّرا لكُتُبِه)[١]. فانتهى بهذا قول الرازِيَّين إلى الاتِّفاق.

والخلاصة: أن حُكْمَ أبي حاتم الرازي على المِنْقَري "بمُتْقِن" أراد به التَّنبيه على أنه صاحِب كتاب، قد أَوْدَعَه رِواياتِه، ورَكَن إليه عند أَدائها، وأنّه كان مُتْقِنا لذلك الكتاب صائِنا له حتى عُرِف عند النُّقّاد بذلك. قال فيه يعقوب بن شَيبة: كان المِنْقَري ثِقَة ثَبْتا صحيحَ الكِتاب[٢]، والله أعلم.

٣. عَفّان بْنُ مُسْلِم بْنِ عَبْدِ الله الباهِلِيُّ، أبو عُثْمان الصَّفّار البَصْرِيُّ (ت٢٢٠هـ). قال أبو حاتم: (ثِقَة مُتْقِنٌ مَتين)[٣].

ووثّقَه جمهور النُّقّاد: كيحيى القطّانُ وابنُ سعد وابنُ معين وعلي بنُ المديني وأحمد بنُ حنبل وأبو داود وابنُ خراش وابنُ حبان وابنُ عدي في آخرين[٤].

وقد تَكلَّم سليمانُ بنُ حرب في عفّان بنِ مسلم، وأَنكَر عليه ضَبْطَ رواياتِه عن شعبة، فقال: (أَتَرى عفّان بنَ مسلم كان يَضبِطُ عن شعبة؟! والله لو جَهِد جُهْدَه أن يَضبِطَ عن شعبة حَديثا واحدا ما قدر عليه؛ كان بَطيئا رَديءَ الحِفْظ بَطيء الفَهْم)[٥].

أقول: تَناكَدَ سليمان بنُ حرب بتُهْمَتِه عفّان بهذا القَول، بل قد جانبَ الصواب فيه؛ إذ تفرّد به دون سائر النُّقّاد، ولم يُناصِرُه عليه أحد منهم، بل إن ثناء النُّقّاد

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ١٠، ص: ٦٢٢.
(٢) المصدر السابق، ص: ٦٢١.
(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٧، ص: ٣٠.
(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ج: ٢٠، ص: ١٦٠.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج: ٥، ص: ٣٨٤.

بالخير على عفّان ظاهِر، ولا سيما في روايتِه عن شعبة، كما سأذكر طرفا مِن ذلك .

ولعلَّ باعِثَ سليمان على قَولَتِه هذه على فَرضِ صحَّتها تَعَنُّتٌ في الحُكْم، أو تَحاسُد النُّظَراء، أو رِوايةٌ عن حال عفان مع شعبة قد أُوِّلَت بغير إنصاف.

فأما التَّعَنُّتُ في الحُكم: فمحتَمَل؛ لِخُلُوِّ دعوى سليمان من دَليلٍ مُعتبَر؛ فقد كان سليمان (يتكَلّمُ في الرجال)[1]، ويتَعَسَّر في أحكامِه عليهم قال أبو حاتم الرازي: (كان سليمان بن حرب قَلَّ مَنْ يَرْضى مِن المَشايخ)[2]. وقد صرَّح ابن حجر بِتَعنُّت سليمان في جَرحِه عفان، فقال: (عفان بن مسلم تَكَلَّمَ فيه سليمان بن حرب بِعَنَتٍ)[3]. وقد تقرّر في أصول النَّقد الحديثي أنَّ أحكام المُتَعنِّتين حُجة في التعديل، وهي مَحلُّ نَظَر في التَّجريح لا سيما إذا كان الراوي موضوع الحُكم ممن اتفق الجمهور على إمامته وتَوثيقِه[4].

وأمّا ما يكون بين الأَقْران مِن التَّحاسُد: فما هو مِن سليمان بن حرب بِبَعيد؛ فإنَّ عفان كان نَظيرَه في الطَّلَب بين يدَي شعبة، وقَرينَه في الأداء، وتَصدُّر مَجالس الرواية والتحديث، وذانِ بُرهانان كافيان لكَيْنونة التَّحاسُد بين الرجلَين، على أنَّه لم يُؤثَر عن عفان أنَّه لَمَز سليمان بشيء، بل كان يُعظِّمُه، ويَعرِف له قدره

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٤، ص: ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ج: ٧، ص: ٢٥٥.

(٣) هدي الساري: مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ص: ٤٦٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مطبوع ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، أبو عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص: ١٧١.

على ما قاله الرازي[١]. ومِن المعروف أنَّ جَرْحَ الأقران بعضهم بعضا مَردود ما لم تَقم به قرينة. قال الذهبي: (كلامُ الأَقْرانِ بعضهم في بعضٍ لا يُعْبَأ به، لا سيما إذا لاحَ أنَّهُ لِعداوَةٍ، أو لِحَسَدٍ. ما يَنجو مِنه إلّا مَن عَصَم اللَّهُ، وما عَلِمتُ أنَّ عصْراً مِنَ الأَعْصارِ سَلِمَ أَهْلُهُ مِن ذلكَ سوى الأنبياء والصِّدِّيقين)[٢]. وفي سياق الدِّفاع عن عفان قال الذهبي: (عفان أَجَلُّ وأَحفَظُ مِن سليمان، أو هو نَظيرُه. وكلام النَّظير والأقْران يَنْبغي أَن يُتَأَمَّل، وَيُتَأَنّى فيه)[٣].

وأمّا ثالثة الأَثافي: فرِواية اعْتلَّ بها سليمان بن حرب؛ لتَأييد قَولته. فعن أبي عمر الحَوضيّ، قال: (رأيْتُ شعبةَ أَقامَ عفان مِن مَجلِسِه مِرارا؛ مِن كَثْرَة ما يُكَرِّرُ عليه)[٤]. ففهِم سليمان بنُ حرب مِن ذلك أن عفان كان بَطيءَ الحِفظ يحتاج إلى إعادة وتكرار؛ لِيَضْبِطَ ما سمِع، أو هو رديء الفهم يحتاج إلى مزيد بيان وإفهام. غير أنَّ حقيقة الأمر تُبطِل ذلك الفَهم، وتستبعِدُه؛ فقد كان منهجُ عفان في تَلقّي الحديث عن الشيوخ منهجا دقيقا يدلُّ على غاية في التَّيقُّظ لما يسمع، ومَتانة في ما يكتُب. فالرجل . ابتداءً . لم يكن يأخُذ عن الشيوخ إلّا إملاءً، فإذا أعياه ذلك سمِع منهم ثم رجع . بعدُ . إليهم؛ ليعرِض عليهم ما كان قد سمعه منهم. قال عفان: (اخْتَلَفْتُ أنا وفلان إلى حمّاد بنِ سَلَمة سنة، لا نكتُب شيئا، وسأَلْناه الإمْلاء، فلمّا أَعْياه دعا بِنا إلى منْزِلِه، فقال: وَيْحَكُم! تشلون عَلَيَّ النّاسَ. قلنا: لا نكتُب إلّا

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٤، ص: ١٠٩.

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ص: ٤٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص: ١٠١٩.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، دار المعارف، الرياض، ط١، د.ت، ج: ١، ص: ١٩٦.

إِمْلاءً، فأَمْلى بعد ذلك)[1]. وقال أحمد بن حنبل: (كان عفان يسمع بالغداة، ويَعرِضُ بالعَشيّ)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (أتَيْنا أبا عوانة، فقال: مَن على الباب؟ فقلنا: عفان وبهز وحبان. يقول: هؤلاء بَلاء مِن البَلاء؛ قد سمعوا يُريدون أَن يَعرِضوا) ويؤكِّد عفان مسلكَه هذا مع شيوخه جميعِهم ما خلا شعبة؛ إذ كان يتعسَّر معهم في الكتابة والعرض؛ مما جعله يوقفه مرارا في مجلس التحديث، ويكرِّر عليه حتى يَغضب منه. يقول عفان: (كنتُ أُوقِف شعبة على الأَخْبار)[2]. ويقول: (ما سمِعتُ مِن أَحَد حديثا إلا عَرَضْتُه عليه غير شعبة فإنَّه لم يُمَكِّنّي أَن أَعرِض عليه)[3]؛ لأَجْل ذلك كان عفان يُلِحُّ في طلَبِ تَكْرار الحديث مِن شيخه شعبة؛ ليَضبِط الألفاظَ والأخْبار، ويزْداد تثَبُّتا منها، ثم يَعمد إلى كتابه فيُدوِّنُها حتى كثرت فيه ألفاظ التحمُّل عن شعبة، فاستحسن ذلك منه أحمد، وقدَّمه في شعبة على سائر الأصحاب. قال أحمد: (ما رأيْتُ الأَلْفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثَر مِنها عند عفان، يعني: أنبأنا وأَخْبَرَنا وسمعتُ وحدَّثنا، يعني: شعبة)[4]. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: (ما رأيْتُ أَحدا أَحْسن حديثا عن شعبة مِن عفان... قلت له: ولا يحيى بن سعيد؟ قال: ولا يحيى بن سعيد، وربما قال لي أبو الأحوص: هو أثبت من عبد الرحمن بن مهدي . يعني في حديث شعبة . فأقول له: نعم. قال: فيعجبه ذاك)[5].

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، ج: ٢٠، ص: ١٦٦.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص: ١٦٩.

(٤) تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج: ١٤، ص: ٢٠١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله: أحمد بن حنبل، ج: ٢، ص: ٣٦٢. بتصرف

ينضاف إلى ما تقدّم أن عفان كان فطِنا لما يسمع، حذِرا من أن يزِلّ فيه فهمُه، أو يقصُر عن إدراك كُنهه خلافا لما زعمه سليمان بن حرب من أن الرجل كان رديء الفهم، يؤكِّد ذلك ما حكاه القطان، إذ قال: (كان عفان وبَهْز وحِبّان يَخْتَلِفون إليّ، فكان عفان أَضْبَط القَوم للحَديث، وأَمْكرَهم؛ عمِلْتُ عليهم في شيء فما فَطِنَ لي أحد مِنهم إلا عفان)(١).

وإلى جانب ما سبق فقد عُرِف عفان بين نقّاد عصره بصيانته كتابَه من حيث شَكلُ حروفه ونقطُها؛ خشية التصحيف أو التحريف. قال أحمد بن حنبل: (مَن يفلت مِن التَّصحيف؟! كان يحيى بن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديدا وغير ذاك لا. وكان هؤلاء أصحاب الشكل: عفان وبهز وحبان)(٢). وكان عفان (إذا شكَّ في حرْف مِن الحديث ترَكَه)(٣). وقال علي بن المديني . وذُكر عنده عفان : (كيف أذكر رجلا يشُكُّ في حَرْف فيضْرِب على خمسة أَسطُر)(٤)؛ لأجل هذا كان عفان صحيحَ الكتاب، قليلَ الخطأ كما قال يعقوب بن شيبة(٥). بل لم يُجارِ عفانَ في دقّة كتابه كبارُ الثقات المتقنين في زمانه كعبد الرحمن بن مهدي، قال محمد بن العباس النسائي: (سألت يحيى بن معين، قلت: مَن أثْبَت: عبد الرحمن بن مهدي أو عفان؟ قال: كان عبد الرحمن أحفظ لحديثه وحديث الناس، ولم يكن من رجال عفان في الكتاب)(٦)، كذا قال الإمام أحمد(٧).

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٧، ص: ٢٣٢.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج: ٢٠، ص: ١٦٩.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الترجمة: ٤٦٢٥، ص: ٣٩٣.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٧، ص: ٢٣٣.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج: ١٤، ص: ٢٠١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج: ٣، ص: ٤٣٤.

وأخيرا: فإن أبا حاتم الرازي لم يكُن عن مفردات هذا المشهد النقدي بِبَعيد؛ فقد أحاط بخبر عفان، وحقيقة سبْقِه في مضمار الرواية، ولا عجب؛ فإن عفان من شيوخه. ثم هو لم يأبه بما غلِط فيه سليمان بن حرب في جانب عفان، فأطلق فيه حُكم الإتقان؛ لما عرفه عنه من سعة الفهم، وجودة الكتاب، ودقّته في ضبطِه وصيانة محتواه، والله أعلم.

**

المبحث الرابع

إتقان مَن حدَّث من حفظه دون أن يعتمد على كتاب

من الرواة مَن عُرِف بمتانة حفظه حتى إنه ليُحدِّث منه دون أن يعتمِد على كتاب يقرأ فيه؛ إما لأنه لم يكن له كتاب أصلا، أو ربما كان له كتاب لكنه لم يؤثره على الحفظ عند التحديث، وعدة هؤلاء في هذا المبحث ثلاثة، وهم:

١. حَرِيز بْنُ عُثمان الرَّحْبِيُّ، أبو عُثمان الحِمْصِيُّ (ت١٦٣هـ). قال أبو حاتم: (حَرِيز بْنُ عثمان: حَسَن الحديث. ولم يَصِحّ عندي ما يقال في رأيِه. ولا أعلم بالشام أثْبَت مِنه... وهو ثِقَة مُتقِن)[١].

ووثَّقَهُ جمهور النُّقّاد: كيحيى القطان وابن مَعين وابن المديني وأحمد وأبو داود ودُحيم والعجلي وابن عدي في آخرين[٢].

وقد رُميَ بالنَّصْب؛ بالانحراف عن أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفي ثبوت ذلك عنه خلاف معتبَر.

قال ابنُ حبان: (كان يلْعَن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغَداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك: فقال: هو القاطِعُ رؤوس آبائي وأجدادي بالقوس. وكان داعية إلى مَذْهبه)[٣]. وقال ابن عدي: (إنما وُضِع مِنه؛ بِبُغضِه لعلي)[٤].

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣، ص: ٢٨٩. بتصرف

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٢٣٨.

(٣) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم: محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، ج: ١، ص: ٢٦٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ج: ٢، ص: ٤٥٣.

وقد نفى ذلك عنه: يزيد بن هارون وعلي بن عياش وأبو حاتم الرازي والخطيب البغدادي[١]. قال علي بن عياش: (سمعتُ حريزَ بن عثمان يقول لرجل: ويْحَك أَما خِفتَ الله؟! حكَيتَ عني أني أسبُّ عليا؟ والله ما أسبُّه، وما سببتُه قط)[٢]. وقال أبو اليمان: (كان حَريز يَتَناوَل من رجل ثم تَرَكَ ذلك)[٣]. يعني بالرجل: عليا رضي الله عنه، نقل ذلك عنه البخاري. قال ابن حجر: (هذا أَعْدَلُ الأَقوال؛ فلعلَّهُ تاب)[٤].

يتبيَّن مما سبق أن حَريز بن عثمان قد وثَّقَه أئمّة النّقّاد، وطعن عليه قوم في عدالته والراجح ثُبوتُها له. لكن الجميع قد اتَّفقوا على شدّة ضبطِه، وقبول رواياتِه. قال ابن عمار الموصلي: (يتَّهِمونه أنَّه كان ينْتَقِص عليا، ويَرْوون عنه، ويحْتجّون به، وما يتْركونه)[٥]. وقال أحمد بن حنبل: حَريز بن عثمان ثِقة ثِقة ثِقة، ثَبْت، صحيح الحديث[٦]. وقال أبو حاتم الرازي: (حسن الحديث)[٧]. وقال دحيم: (جَيِّد الإسناد، صحيح الحديث)[٨].

والخلاصة: أن حريز بن عثمان ثابت العدالة؛ بتركِه النَصْب، وهو ضابط الرواية، مُتقِنٌ إياها، فليس لأحد . بعدُ . أن ينتقصه في شيء. لا سيما وقد ارتضاه أبو عبد الله البخاري، وأخرج له في جامعه الصحيح.

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٢٣٨.
(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج: ٥، ص: ٥٧٨.
(٣) التاريخ الكبير، أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، د.ط،ت، ج: ٣، ص: ١٠٤.
(٤) هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، ص: ٣٩٦.
(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج: ٥، ص: ٥٧٥.
(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٢، ص: ٢٣٨، بتصرف.
(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٣ن ص: ٢٨٩.
(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج: ٥، ص: ٥٧٤.

وثمّةَ شيء مِن القول لعله يُسوِّغ وصْفَ أبي حاتم الرازي حريزا بالإتقان هو: أن حريزا كان يعتمِد في أداء الحديث على حِفْظِه دون أن يقرأ مِن كتاب، ثم هو يأتي بما يحدِّث به على غاية الاستقامة دون أن يخالِف فيه. قال أبو بكر: أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي صاحب كتاب تاريخ الحمصيين: (لم يكُن له كتاب إنما كان يَحفَظ، لا يخْتَلف فيه، ثَبْتٌ في الحديث)، وقال عمرو بن علي: (كان حافظا لحديثه)، وقد شهد له أحمد وأبو حاتم وابن عدي وغير واحد بالأَثْبَتِيَّة في الرواية. فهذا الذي جعل أبا حاتم يصِفه بالإتقان؛ إذ كان يحدث من حفظه على كثرة ما روى دون الاعتماد على كتاب يقرؤه، وهذا يدعو بحق إلى الثناء عليه بالإتقان، والله أعلم.

٢. مُحمَّد بْنُ سَعيد بْنِ سُلَيْمان الكُوفيُّ، أبو جَعفَر ابنُ الأَصْبَهانيُّ، يُلقَّبُ حَمدان (ت٢٢٠هـ). قال أبو حاتم: (ابنُ الأصْبهانيِّ كان مُتْقِنا)[١].

ووَثَّقَهُ: يعقوب بن شيبة والنسائي والعجلي وابن حبان وابن عدي في آخرين[٢]. وقد ارتضاه أبو عبد الله البخاري، وأخرج له ولم أجِدْ أحدا مِن النُّقّاد غمَزَ عليه بشيء ألبتة.

وإخالُ أبا حاتم وصَف ابن الأصبهاني بالإتقان؛ لأنّه كان يحدِّث مِن حِفظِه، دون أن يُخطئ فيه، ودون أن يقرأ مِن كتاب أحد، ثم هو يَقِظ لحفظِه ذاك؛ فلا يقبل التلقين، ولا يمكِن لأحد أن يُدخِل على مَحفوظِه ما يُعكِّره. قال أبو حاتم:

---

(١) العلل، أبو محمد: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ج: ٦، ص: ٣٣١.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٩، ص: ١٨٨.

(كان حافِظا، يُحَدِّثُ مِن حِفْظِه، ولا يَقْبَلُ التَّلْقينَ، ولا يَقْرَأُ مِن كُتُبِ الناس، ولم أَرَ بالكوفةِ أَتْقَنَ حِفْظا مِنْهُ)[١].

أقول: مَن كانت هذه صفتَه حُقَّ لأبي حاتم أن يطلِق فيه وصْف الإتقان، والله أعلم.

٣. هِشام ابْنُ أبي عبد الله: سَنْبَر الرَّبْعيُّ البصْريُّ، أبو بَكْر الدَّسْتَوائِيُّ (ت١٥٤هـ). قال أبو حاتم: (الدَّسْتَوائيُّ حافظٌ مُتْقِنٌ)[٢].

ووَثَّقَهُ: شعبة ووكيع والقطان وابن مهدي وأبو داود الطيالسي وابن معين وابن المديني وأحمد والعجلي في آخرين[٣].

وزاد وكيع وابن سعد وابن المديني وأحمد والعجلي وَصْفَه بالتَّثَبُّت في حِفظه[٤].

وقال مُعَلّى بن منصور: (سألت ابنَ عُلَيّةَ عن حُفّاظ أهْل البصرة؟ فذَكَر هِشام الدَّستَوائيّ)[٥].

وقال ابنُ سعد: كان الدَّسْتَوائي يقول بالقَدَر[٦]. وليس بشيء؛ فإنه (لم يكُنْ يدعو إليه)[٧].

يَتَبيَّن مما سبق أن أبا بكر الدَّستَوائي كان ثِقة ثبْتا حُجّة، تمَيّز بالتَّثَبُّت في حِفظِه حتى قُدِّم فيه على غيره مِن أقرانِه، ولم يكُن ممن يحدِّث من كتاب أو يعْتمِد عليه؛ يُفهَم هذا مِن جُملة ما نُقل عنه وعن بعض أقرانه عند بيان التفاضل بينهم.

---

(١) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم الرازي، ج: ٧، ص: ٢٦٥.
(٢) العلل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٥، ص: ٦٧٨.
(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ١١، ص: ٤٣.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٩، ص: ٥٩.
(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج: ٧، ص: ٢٧٩.
(٧) تاريخ الثقات، للعجلي، ص: ٤٥٨.

قال عبد الرحمن بنُ مَهدي: (أبو عوانة وهشام كسعيد بنِ أبي عروبة وهمام؛ إذا كان الكِتابُ، فكِتابُ أبي عوانة صحيح. وإذا كان الحِفْظُ، فحِفْظُ هشام. وإذا كان الكِتابُ، فكِتابُ همام. وإذا كان الحِفْظُ، فحِفْظُ سعيد)[١].

فابن مهدي يرى أن أبا عوانة يعتمِدُ في الأداء على كتابِه؛ فيأتي به أصَحّ مِن لو صَدر فيه عن حِفظِه. في حين أن الدَّستَوائي على العكس منه؛ فهو يكون مُتْقِنا إذا صدَر عن حِفْظِه دون أن يُحدِّث مِن كِتابِه؛ لعدم اعتماده عليه، حالهما في ذلك حالَ سعيد بنِ أبي عروبة وهمّام؛ فالكتاب لهمّام، والحِفْظ لسعيد.

ويُؤكِّد ابنُ مهدي دعواه هذه بما رواه عبد الله بنُ أحمد بن حنبل عن أبيه، قال: (حدَّثني أبي قال: حدَّثنا عبد الوَهّاب قال: حدَّثنا هشام عن قَتادة عن سعيد بن المسيب "أن عمر بن الخطاب كان يُوَرِّثُ الإخوة مِن الأُمِّ مِن الدِّية" قال أبي: فقيل لعبد الرحمن بن مهدي: إن معاذ بن هشام يقول: في كتاب أبي عن قتادة مُرسَل، فقال عبد الرحمن: هشام إذن كان لا يَحْفَظ الحَديثَ! مرتين)[٢]. وهذا القول مِن ابن مهدي جاء على سبيل التَّعجُّب والاستِغراب مما قاله معاذ بن هشام؛ إذ إن وصْلَ هشامٍ الحَديثَ إنما كان قد أدّاه مِن حِفظِه، وقد عُرِف بين النُّقّاد بالتَّثبُّت فيه، في حين أن ما زعمَه ابنُه معاذ كان في كتابه، ولم يكن فيه هشام مُقدما.

وقال أحمد بن حنبل: (أَصحابُ قتادة: سعيد وهشام وشعبة إلا أن شعبة لم يَبْلُغ علمَ هؤلاء، وكان سعيد يكتُب كل شيء)[٣].

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج: ١٥، ص: ٦٣٨.

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج: ٢، ص: ٣٢٠.

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج: ٢، ص: ٦٩٨.

وقال مرّة: (هشام الدَّستَوائي ثَبْتٌ، ولكن لو بَرَز لسعيد، أين كان يَقَع مِنه!)[1].

أقول: يُفاضل أحمد في هذين النصين بين أصحاب قتادة على تقارِبهم منه؛ فشعبة لا يَبلُغ منزلة سعيد والدَّستَوائي؛ فهُما أعلم منه بحديث قتادة، وهشام وإن كان في قتادة ثبتا لكنه لا يكافِئ سعيدا؛ فإن سعيدا كان يكتب كل شيء، وهشام ليس كذلك، بل هو مِن أهل العناية بالحِفْظ أكثر من الكِتاب.

وأخيرا: يبدو لي أن أبا حاتم الرازي إنما وصَف الدَّستَوائي بالإتقان؛ لما كان عليه من متانة الحِفظ، وصيانتِه حتى إنه ليُحدِّث من حِفظه دون أن يعتمد على كتاب يقْرؤه. ولئلا يظُنّ ظانٌّ أن الدَّستَوائي ربما يُخطئ عند أدائه الحديث؛ بسبب الاعتماد على الحفظ دون الكتاب أَطْلَق فيه أبو حاتم وصْف الإتقان، وهو به خليق، والله أعلم.

**

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ص: ٣٣٦.

المبحث الخامس

إتقان مَن عُرِف باليقظة في الحديث

من الرواة مَن أتْقَن حِفْظَه وصانَ كتابَه، وقد عُرِف بين النُّقّاد بذلك، ثم هو انفرد باتِّصافه باليَقَظة التامة في معالجة نصوص مَحفوظه، بطلاقة الفَهم والمعرفة؛ إذ يدرك ما يحمل من العلم، ويفهمه؛ فلا يُحتال عليه بخُدعة علمية، أو نحوها. وعدَّتُهم في هذا المبحث اثنان، وهما:

١. سَلَمَة بْنُ كُهَيْل بْنِ حُصَيْن الحَضْرَميُّ، أبو يَحْيى الكوفيُّ (ت١٢١هـ). قال أبو حاتم: (سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْل ثِقة مُتْقِن)[١].

ووثّقَه الأئمّة مِن النُّقّاد: شعبة والثوري وعبد الله بن المبارك وابن مهدي والقطان وابن سعد وابن معين وابن المديني وأحمد وأبو زرعة والعجلي في آخرين[٢].

وقال ابن معين: (سَلَمةُ بنُ كُهَيل شيعي مغال)[٣]. وقال ابن خلفون: (تُكُلِّمَ في مَذهبِه، وتَوَقَّف ناسٌ عن الرِّواية عنه؛ بسبب ذلك)[٤].

يتَبيَّن مما سبق أنَّ سلمة بنَ كُهَيل قد اتَّفق كبار النُّقّاد على تَوثيقِه، والاحتجاج بحديثه، حتى إنّ الثوري كان إذا حدّث عنه يقول: (حدَّثنا سَلَمة بنُ كُهَيل، وكان

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٤، ص: ١٧١.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٤، ص: ١٥٦.

(٣) تاريخ دمشق، لأبي القاسم: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ج: ٢٢، ص: ١٢٦.

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، ج: ٦، ص: ٢٢.

رُكْنا مِن الأَرْكان، وشَدَّ قَبْضَتَه)[1]. فلا يُعكِّر على ذلك قولةُ ابن معين، ولا ما ذكَرَه ابنُ خلفون؛ فالتَّشيُّع لا يُهوِّن أمرَ الاحتجاج بحديثه؛ وقد ارتضاه الأئمّة في الرواية فلنا صِدْقُه، وعليه بِدْعتُه، كما قال الذهبي[2].

وأَمّا ترْك بعض الناس الرواية عن سلمة بسبب مذهبِه: فدعوى من ابن خلفون مُرسلة؛ ليس عليها دليل، ولم أَجد على سعة بحثي في ترجمة سلمة أحدا غَمَز عليه بشيء في رواياته، أو الاحتجاج بها.

وثَمّةَ عِلةٌ حمَلت أبا حاتم الرازي على إطلاق صِفة الإتقان في حقّ سلمة، هي ما انفرد به سلمة دون كثير من المحدِّثين: الفِطنة والذكاء إلى جانب التَّثبُّت في الرواية. وهو أمر فوق مطلق الحفظ؛ إذ يكون الراوي عالِما بكنه محفوظِه قادرا على تَثْويرِه واستنباط الفوائد الكثيرة مِنه، وهذا لا يكون إلا مِن الذّكيِّ الفَطِن العالِم بمُفردات محفوظِه. وقد دلَّني على هذا المعنى قول أبي زرعة الرازي في سلمة: (كوفي ثِقةٌ مَأمونٌ ذَكِيٌّ)[3]. فتَخيُّر أبي زرعة صفة الذكاء في سلمة إلى جانب توثيقِه لها دلالتها، لا سيما أني لم أَجد هذا الوصف في ما نُقل عن أبي زرعة إلا في سلمة. فحاكى أبو حاتم قولةَ أبي زرعة لكن بلفظ آخر؛ فإن أبا حاتم وأبا زرعة يكادان يصدران في الحكم على الرواة مِن مشكاة واحدة وإن تغايرت ألفاظُهما. ولعل هذا الوصف، أعني: الذكاء في سلمة كان حاضرا في الذِّهْن الجمعي عند النُّقّاد في زمانه فقد قال أحمد بن حنبل: (بلَغَني أنَّ سفيان قال لحماد بن سلمة: يا

---

(١) مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، وآخرَين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٤م، ج: ١٠، ص: ٩٢.

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، ص: ٤٧.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٤، ص: ١٧١.

أبا سلمة، كَتَبْتَ عن سلمة بْنِ كُهَيل؟ قال: كان شَيْخاً كَيِّساً)[١]. والكياسة: العَقْل والفِطْنة؛ لأجل هذا وصَف أبو حاتم الرازي سلمة بنَ كُهَيل بالإتقان، والله أعلم.

٢. الفَضْلُ بْنُ دُكَيْن: عَمْرو بْنِ حَمّاد بْنِ زُهَيْر التَّيْمِيُّ مَوْلاهُم، الأَحْوَلُ، أبو نُعَيْم المُلائِيُّ (ت٢١٨هـ). قال أبو حاتم: (ثِقَةٌ... وكانَ لا يُلَقَّنُ، وكانَ حافِظا مُتْقِنا)[٢].

ووَثَّقَهُ كِبار الأئمّة من النُّقّاد: عبد الله بن المبارك ويحيى بن معين وابن المديني وأحمد وأبو زرعة الرازي وأبو داود ويعقوب بن شيبة والعجلي والنسائي في آخرين[٣].

يتبيَّن مما سبق أن أبا نُعَيم مُتَّفَقٌ على جلالة قدره في الحديث، وإتْقانِه إياه. قال يعقوب بن سفيان: (أجْمَعَ أصحابنا أن أبا نُعَيم كان غاية في الإتْقان)[٤]، يعني: إتْقانَ الصدْر، وإتْقانَ الكِتاب.

فأمّا إتْقانُ الصَّدر: فدلَّ عليه ثناء النُّقّاد عليه به: قال الآجُرّي: (قيل لأبي داود: "كان أبو نُعَيم: الفضل حافِظا؟ قال: جِدّا)[٥]. وقال أبو حاتم: (لم أَرَ مِن المحدِّثين مَن يَحفَظ يأتي بالحديث على لفْظٍ واحد لا يُغيّره سوى قبيصة وأبي نُعَيم في حديث الثوري)[٦].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج: ٢، ص: ٣٠٥.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٧، ص: ٦٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج: ٨، ص: ٢٧٠.

(٤) تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: زكريا العميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ج: ١، ص: ٢٧٣.

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، لأبي داود، المسألة: ٣٦٣، ج: ١، ص: ٢٥٩.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ج: ٧، ص: ٦٢.

وأمّا إتْقانُ الكتاب: فدلَّ عليه قول أبي نُعَيم نفسِه: في شأن كتابِه، قال: (نظر ابنُ المبارك في كُتُبي، فقال: "ما رأيْتُ أصَحَّ مِن كِتابِك")[1]! وكان أحمد بن حنبل يقول: (إذا مات أبو نُعَيم صار كتابُه إماما، إذا اختَلف الناس في شيء فَزِعوا إليه)[2]. يَنْضافُ إلى ذلك أن أبا نُعَيم لم يُذكَر فيه مَغمَز معتبر يُعاب به، بل الأقوال مُتَظافرة على الثناء عليه بالخير في متانة حِفظِه، وصحّة كتابِه كما تقدَّم.

وأخيرا: بقي أن أبيِّن عِلَّة وصْف أبي حاتم الرازي أبا نُعَيم بالإتقان؛ ذلكم أن أبا نُعَيم قد جمع إلى عدالته وضبط حديثه: صدْرا وكِتابا شيئا زاد به على كثير مِن المحدثين، تكْشفُه عبارات واضحة في إفهامِها هذا المعنى.

قال أحمد بن حنبل: (أبو نُعَيم، ثَبْتٌ في الحَديث، كَيِّسٌ؛ يَتحَرى الصِّدقَ)[3]. وقال ـ مرة ـ (أبو نُعَيم ثِقَةٌ، وكان يَقْظانَ في الحَديث، عارِفا به)[4].

أقول: فالكَياسةُ: ذكاءٌ وفطنة يجعلان صاحبَهما يَقِظا؛ لا يُحْتال عليه بِخِدْعَة، وكذلك كان أبو نُعَيم، لا يقبَل التّلقين، ولا دُخولَ ما ليس مِن محفوظه وكِتابه عليهما ألبتة، ثم هو عارفٌ بمعاني محفوظه، عالِمٌ بدلالاتِه؛ ليس زامِلةَ أخبار حسب، بل يفهَم ما يحفظ، ويُدرِكه، لا يستَعْجِم عليه فحواه، وإنما هو طَوْعُ مرادِه ومبتغاه. فإخالُ أبا حاتم وصف أبا نُعَيم بالإتقان لأجل ذلك كله، والله أعلم.

**

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج: ١٤، ص: ٣٠٧.

(٢) تاريخ الإسلام، لأبي عبد الله الذهبي، ج: ٥، ص: ٤٢٠.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج: ٧، ص: ٦١.

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج: ٢٣، ص: ٢٠٨.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة البحثية في مصنفات التراجم، والنقد الحديثي انتهى الباحث إلى النتائج الآتية:

١. إن مصطلح "مُتْقِن" في وصْف رواة السُّنّة ليس هو عين الضبط، ولا يُرادفه في مستويات الدلالة الاصطلاحية، بل الإتقان يَنْهد إلى بلوغ غاية الضبط ومنتهاه. يؤكِّد هذا طبيعة البنية التَّصوُّرية لمفهوم الإتقان في رسوم أهل الاصطلاح، وكما توحي به بعض تصرفات النُّقّاد الإجرائية في وصف الرواة، والحكم على مروياتهم.

٢. يُلاحَظ في كلام عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ): "الحِفْظُ هو الإتقان": محاولةٌ عَفْوية مُتَقدِّمة لرسم مفهوم الإتقان في لسان النَّقد الحديثي، يُقارب به طبيعة الحد المنطقي، ولم يبلُغْه؛ لعدم قصده إليه، أو اشتغاله بأصوله.

٣. على الرغم من دوران مصطلح "مُتْقِن" على ألسُن كثير مِن نُقّاد الحديث في زمن الرّازيّيَن: أبي حاتم وأبي زرعة إلا أنهما لم يصِفا به سوى عدد يسير من الرواة، فأبو زرعة استعمل منه صيغة المصدر "إتقان" مرة واحدة، وصيغة التفضيل بين الرواة "أَتْقَن مِن فُلان" ثلاث مرات. ولم يستعمل صيغة "مُتْقِن" بهذه الصيغة التداولية ألبتة.وأما أبو حاتم: فقد وصف بهذا المصطلح ستة عشر راويا فقط. وهذا بلا شك قليل منهما مقارنة بغيرهما من نقّاد عصرهما.

٤. كشَف البحث عن جملة من الدلالات الإضافية التي قصد أبو حاتم الرازي إلى التنبيه عليها في المُترجَمِين دون أن يقصُر دلالة الإتقان على فحْوى الحفظ، أو الضبط التام.

٥. مِن الدلالات الإضافية لمصطلح "مُتْقِن" التي قصد أبو حاتم الرازي إلى التنبيه عليها: إتقان بعض العُبّاد الصالحين حتى لا يُظَنّ فيهم الضعف بسبب تنسُّكِهم وانشغالهم بشؤون العبادة عن التثبُّت في الرواية.

٦. ومن الدلالات الإضافية لمصطلح "مُتْقِن" عند أبي حاتم الرازي الدفاع بوصف الإتقان عمَّن نِيلَ منه بغير حجة أو بحجة واهية.

٧. ومن تلك الدلالات الإضافية لزوم الوصف بالإتقان لمن كان صاحب كتاب صحيح يصدر عنه، ويعتمد عليه في الأداء. أو كان صاحب حفظ متين يأوي إليه دون كتابه؛ ليُحدِّث منه. أو كان الموصوف بالإتقان في لسان أبي حاتم راويا جمع إلى صحة الكتاب ومتانة الحفظ شيئا زاد به على أقرانه كالكياسة في معالجة نصوص محفوظه، واليقظة الموعبة في فهمه ومعرفته.

تَوْصِيَة البحث:

يوصي الباحث بإفراد كل مصطلح من المصطلحات النقدية الحديثية بالدراسة التحليلية الموعبة القائمة على تتبُّع مدى تحقُّق دلالته في المترجَم الموصوف به، مع استحضار أثره في قبول روايتِه أو ردِّها؛ لتأتي نتائج تلك الدراسة أقرب إلى الصدق العلمي.

**

المصادر والمراجع

١. أحوال الرجال، أبو إسحاق: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري مغلطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن: علي بن محمد بن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: حسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
٤. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
٥. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، أبو حفص: عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٦. تاريخ الثقات، أبو الحسن: أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٧. تاريخ دمشق، أبو القاسم: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٨. التاريخ الكبير، أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، (د. ط)، (د. ت).

٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، أبو الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
١٠. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: زكريا العميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
١١. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: طلاب مرحلة الماجستير جامعة الملك سعود، دار المحدث، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ .
١٢. التعديل والتجريح لمَن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد: سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م.
١٣. تقريب التهذيب، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٤. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار الحديث، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
١٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر: يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٣٨٧هـ.
١٦. تهذيب التهذيب، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج: يوسف المزّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، دار المعارف، الرياض، ط١، د.ت.

١٩. جهود المُحدِّثين في بيان علل الأحاديث، علي بن عبد الله الصيّاح، دار المُحدِّث، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٠. خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة، أحمد محمد نور سيف، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الخامس، ١٤٠٢هـ.

٢١. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مطبوع ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، أبو عبد الله: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٢. ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٣. رسوم التحديث في علوم الحديث، أبو إسحاق: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٢٤. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا: يحيى بن معين، أبو زكريا: يحيى بن معين تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٥. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو داود: سليمان بن أشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو عبيد: محمد بن علي بن عثمان الآجري (ت٣٠٠هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٧. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٨. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٠. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله: محمد بن سعد الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ط)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣١. العبر في خبر من غبر، أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٣٢. علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، دار مكتبة الأقصى، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٣. علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، أبو الحسن: علي بن عبد الله بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٤. علوم الحديث: الشهير بالمقدمة، أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

٣٥. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠هـ/١٩٨٨م.

٣٦. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو الخير: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٤م.

٣٨. الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القِبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٤٠. كتاب الثقات، أبو حاتم: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤١. كتاب الجرح والتعديل، أبو محمد: عبد الرحمن ابن أبي حاتم: محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، ط١، د.ت.

٤٢. كتاب الضعفاء، أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.

٤٣. كتاب الضعفاء الكبير، أبو جعفر: محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار مجد الإسلام ودار ابن عباس، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤٤. كتاب العلل، أبو محمد: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٤٥. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم: محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٤٦. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د. ط)، (د. ت).

٤٧. لسان العرب، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٤٨. مجمع الأمثال، أبو الفضل: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٤٩. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، وآخرَين، دار الفكر، دمشق، ط١، (د. ت).

٥٠. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي(ت٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥١. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين: أحمد بن زكريا بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥٢. معرفة الرجال عن يحيى بن معين، برواية ابن محرز، أبو زكريا: يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٣. المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، أبو بكر: محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٥٤. مقدمة الجامع الصحيح، أبو الحسين: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٥. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا: يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٥٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٧م.

٥٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار مصر، القاهرة، ط١، (د. ت).

* * *